وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الإدارة الرقمية و دورها في مكافحة الفساد الإداري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: دولة و مؤسسات

من إعداد الطالب :

بركان فرحات

تحت إشراف:

الدكتور / شندارلي توفيق

لجنة المناقشة

أ/ رحال جمال	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د/ شندارلي توفيق	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
د/ طنجاوي مراد	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الدراسية

2020 / 2019

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الإدارة الرقمية و دورها في مكافحة الفساد الإداري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص : دولة و مؤسسات

من إعداد الطالب :

بركان فرحات

تحت إشراف:

الدكتور / شندارلي توفيق

لجنة المناقشة

أ/ رحال جمال	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د/ شندارلي توفيق	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
د/ طنجاوي مراد	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الدراسية

2020 / 2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكـــر و تـقـديـــــر

قال تعالى : (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي ، و أن أعمل صالحا ترضاه ، و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

سورة النمل الآية 19

نحمد الله و نشكره الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع ، الذي يمثل قطرة في بحور العلم و المعرفة، و عرفانا بالجميل أتقدم بوافر الشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون و المساعدة ، سواء من قريب أو بعيد و سواء بالكثير أو بالقليل ، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور / شندارلي توفيق الذي لم يبخل علي بملاحظاته و نصائحه فكان نعم المرشد و نعم الموجه .

كما أتقدم بالشكر و الامتنان و العرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة ليسهموا في إنجازها و خروجها إلى النور.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية الذين تتلمذنا على أيديهم بالإضافة إلى كل عمال مكتبة جامعة المدية.

كما لا ننسى كل طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجميع تخصصاتهم نتمنى لهم النجاح والتوفيق إن شاء الله.

إهـــــداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ،يا من غرست حب الله في فؤادي إلى

والـــدتـــي الـعـزيـــزة.

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى والـــدي الـعـــزيـــــز .

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي و أخواتي الغاليين، بدون أن أنسى زوجة أخي أم أمير و الكتكوت الصغير " أمـيـــر " .

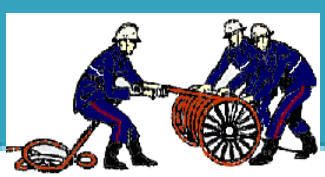
إلى كل أقاربي و أصدقائي و كل من له صلة من قريب أو بعيد، إلى كل من جمعتني بهم الحياة تاركين في نفسي المحبة و الوفاء.

إلى من علموني حروفا من ذهب و كلمات من درر و عبارات من أسمى و أجلى العبارات في العلم،إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا و من فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم و النجاح إلى

أســـاتـــذتـــي الـكـــــرام .

إلى جميع الزملاء في سلك الحماية المدنية بما قدموه و يقدموه من جهد و تفاني و عمل نبيل خاصة أثناء الجائحة "كوفيد 19" التي ألمت بنا.

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول و النجاح .



مـــــقـــــدمـــــــة

لا يختلف اثنان ، على أن العولمة هي ظاهرة عالمية ظهرت علاماتها من خلال إزالة الحدود بين مختلف الدول ، حتى أصبح العالم قرية صغيرة جراء الثورة التقنية و التكنولوجية التي مست تقنية المعلومات و الاتصالات ، إذ لم يسبق أن سجلت البشرية ما شهدته الألفية من تغيرات و تطورات هائلة في المجالات العلمية و التقنية .

و كنتيجة للتطور التكنولوجي الذي تنامى في ظل الثورة المعلوماتية ، شهد العالم بروز مفاهيم جديدة بدءا بمفهوم الحكومة الالكترونية ،مرورا بمفهوم التجارة الالكترونية و الأعمال الالكترونية ،الخدمة الالكترونية و انتهاء بالإدارة الرقمية ، و تعتبر هاته الأخيرة نمطا جديدا في الإدارة و امتدادا طبيعيا لتطور الفكر التنظيمي بتحالفه مع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

و في ظل هذه التطورات التقنية المتلاحقة التي يعرفها العالم اليوم ، أصبح من المهم ، بل ومن الضروري للدولة الحديثة أن تستثمر و تستغل تلك التقنيات الخاصة بالاتصالات و المعلومات في تطوير مؤسساتها و إداراتها ، وفي تطوير آليات و أساليب تقديمها لمختلف الخدمات العامة لمن يطلبها ، و ذلك لتخفيف العبء على المواطن و المؤسسات ، وتقريب الإدارة من متعامليها تزامنا مع تحسين الخدمات الإدارية ،بهدف رفع العوائق البيروقراطية و التصدي للفساد الإداري الذي يستشري بشكل مرضي خطير ، و بالتالي فقد أصبحت الحاجة ملحة لرقمنة الإدارة من خلال تطوير منظومة العمل التقليدية ، باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الرقمنة أهمية كبيرة،كونه ليس مجرد انتقال من نظام تقليدي روتيني بطئ إلى نظام عصري حديث قائم على التكنولوجيا المتطورة،أو توفير أجهزة ومعدات حديثة وبرامج مختلفة،دون النظر إلى اعتبارات ما أدخلت من اجله هذه التكنولوجيا،ولهذا فأهمية الدراسة تكمن في الاهتمام العالمي الكبير بموضوع الرقمنة في العقدين الأخيرين والتطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعرف بالانفجار التكنولوجي عبر شبكاته المختلفة، و انتشار الرقمنة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحيط بحياة الفرد والمجتمع أو ما يعرف بالبيئة الرقمية التي تتطلب التفاعل معها ولا يمكن الاستغناء عنها ، ودور رقمنة الإدارة في محاربة الفساد الإداري الذي تعاني منه الكثير من الدول خاصة الدول النامية كالجزائر .

أهداف الدراسة:

الغاية من قيامنا بهذه الدراسة هو الوصول الى تحقيق أهداف منها :

-البحث عن مفهوم جامع للرقمنة ، من خلال المفاهيم المختلفة.

- إزالة الغموض و التعرف على الإدارة الرقمية .

- معرفة سبل تطبيق الرقمنة .

- التعرف على ظاهرة الفساد الإداري ، أسبابه و مظاهره.
-إبراز دور و فعالية الرقمنة في مواجهة الفساد الإداري.
- إبراز طرق الرقمنة في مواجهة الفساد الإداري .

أسباب الدراسة:

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من أبرزها :

المبررات الذاتية :وهي متمثلة في الرغبة الذاتية للبحث في هذا المجال و الميل الشخصي لمواضيع الإدارة و عالم التكنولوجيا و الرقمنة ،باعتبارها مواضيع العصر، خاصة و ان جل القطاعات تتوجه الى الرقمنة .

المبررات الموضوعية : إن موضوع الرقمنة كقيمة علمية على المستوى الأكاديمي و تطوره المستمر ، يتطلب من الباحث التوسع لمعالجة موضوعه ،و البحث المستمر للتطلع على مستجدات التقدم العلمي و التكنولوجي لاثراء موضوعه من الناحية النظرية و التطبيقية بكل ما هو جديد ، و كونه أيضا يربط بين الإدارة الرقمية التي تتوجه العديد من الدول والمنظمات من بينها الجزائر لتطبيقها والفساد الإداري الذي يعد ظاهرة عالمية تقف عائقا في وجه التنمية في جميع المجالات ..

الدراسات السابقة :

1- كتاب **"الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية"** للدكتورة نجلاء أحمد يس، قدمت دراسة تهدف لإيجاد مفهوم اصطلاحي جامع للرقمنة، واكتشاف المراحل الإجرائية المختلفة التي تمر بها عملية الرقمنة والتعرف على التكنولوجيات الراهنة المستخدمة في هذا المجال وحصر وتقييم التجارب العربية في هذا المجال وقد استفدنا فيه من هذه الدراسة في الجوانب النظرية للرقمنة من حيث المفاهيم والإجراءات والخطوات المتعلقة بالرقمنة إلا أن هذه الدراسة لم تشر للعلاقة بين الرقمنة و مكافحة الفساد الإداري والذي يعد موضوع دراسة الباحث.

2- دراسة الباحث فهد بن محمد الغنام بعنوان" **مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري"** من وجهة نظر مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية"، مذكرة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، سنة 2011 ، حيث تطرق الباحث الى مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية و الوصول إلى أن استحداث وتطوير برامج تدريبية للموظفين على مكافحة الفساد الإداري من أكثر الأساليب فعالية

في مكافحة الفساد الإداري إضافة إلى متابعة الانحرافات في الأداء والتشهير والنشر بقضايا الفساد الإداري من شأنها الحد من الظاهرة.

3- رسالة لنيل شهادة الماجستير بعنوان " **المكتبة الرقمية في الجزائر** " من إعداد الباحثة مهري سهيلة ، حيث تناولت الجوانب النظرية للرقمنة من حيث المفاهيم و أشكال و متطلبات الرقمنة ، إلا أن هاته الدراسة ركزت على تطبيق الرقمنة في المكتبات ، حيث استفدنا من هذه الدراسة من الجوانب النظرية للرقمنة .

إن من أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تربط بين متغيرين الإدارة الرقمية والفساد الإداري باعتبار أنه هناك ندرة في دارسة العلاقة بين" الإدارة الرقمية " و" الفساد الإداري "، لذا تأتي هذه الدراسة لسد النقص في هذا الموضوع ومعرفة الدور الذي تلعبه الإدارة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري.

إشكالية الدراسة :

طرحت عدة آليات لمكافحة و مواجهة الفساد الإداري و الحد من أثاره السلبية ، و لعل من ابرز هاته الآليات الإدارة الرقمية ،التي ترتكز على استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في انجاز المعاملات و تقديم الخدمات بكفاءة و فعالية ، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية و المحاسبة و المساءلة في التسيير و التنظيم الإداري و بالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة للمنظمات العمومية و تقليل المظاهر السلبية للفساد الإداري و عليه نطرح الإشكالية التالية :

- كيف يساهم التحول إلى الإدارة الرقمية في القضاء على الفساد الإداري ؟؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود برقمنة الإدارة ؟
- ما أثر الرقمنة في الإدارة ؟
- ما هو الفساد الإداري و ما هي ابرز مظاهره؟
- كيف يتم الحد من الفساد الإداري بإتباع الإدارة الرقمية ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي و الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

- الإدارة الرقمية قد تساهم بشكل فعال و كبير في القضاء من الفساد الإداري .
- دخول الرقمنة للإدارة يحول الإدارة من النظام التقليدي إلى النظام الحديث .

- الفساد الإداري ظاهرة معقدة و متعددة الأشكال و الأوجه.
- الإدارة الرقمية تطبق آليات لمواجهة من الفساد الإداري .

منهج الدراسة:

في إطار تحليل ومعالجة دور الإدارة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري وبغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات موضوع الدراسة من عدمه اعتمدنا على المنهجين التاليين :

1- المنهج التاريخي:

يتميز هذا المنهج في كونه أداة تمكن الباحث من سد الثغرات التاريخية عبر الأحداث المرتبطة، وإعادة إحياء الأحداث التي وقعت في الماضي حسب أسس علمية دقيقة ممنهجة لمعرفة التفاعلات الحاصلة في الماضي من خلال المصادر التاريخية المختلفة، كمثل تطرقنا لنشأة الرقمنة.

2-المنهج الوصفي:

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج العلمية استعمالا في البحوث العلمية، لأهميته الكبيرة لمعرفة مختلف التغيرات والتطورات ولوصف وتحليل الظواهر تحليلا دقيقا وأكبر ما يميزه أنه واقعي، واستخدمنا هذا المنهج في وصف مختلف المفاهيم كالرقمنة و الإدارة الرقمية و الفساد الإداري ، و دور الرقمنة في مكافحته .

الخطة المنتهجة:

من أجل معالجة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين في كل فصل مبحثين، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي للإدارة الرقمية لحصر المفاهيم، و ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين كل مبحث بثلاث مطالب التي تنقسم بدورها إلى فروع، إذ تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الرقمنة و الذي يندرج تحته المطلب الأول الذي عرفنا من خلاله الرقمنة ، و المطلب الثاني تطرقنا إلى أشكال الرقمنة و خصائصها و في المطلب الثالث فوائد الرقمنة و أهدافها ، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان مفاهيم عامة حول الرقمنة الإدارية حيث تناولنا من خلال هذا المبحث إلى تعريف الرقمنة الإدارية في المطلب الأول و في المطلب الثاني إلى أهداف الرقمنة الإدارية و في المطلب الثالث الصعوبات و الجهود للتحول إلى بيئة رقمية إدارية .

أما في الفصل الثاني فتناولنا الفساد الإداري و تجربة الإدارة الرقمية في مجابهته و ينقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين في كل مبحث ثلاث مطالب و تنقسم إلى فروع،حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار

ألمفاهيمي للفساد الإداري و يندرج تحته ثلاث مطالب ، المطلب الأول تعريف الفساد الإداري و المطلب الثاني أنواع الفساد الإداري و مظاهره أما المطلب الثالث تطرقنا إلى تشخيص الفساد الإداري أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان طرق الإدارة الرقمية في مواجهة الفساد الإداري والذي ينطوي تحته ثلاث مطالب ،المطلب الأول إلى آليات الإدارة الرقمية في محاربة الفساد الإداري و في المطلب الثاني إستراتيجية الإدارة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري و في المطلب الثالث تطبيقات الإدارة الرقمية في بعض الإدارات .

الـفـصـل الأول

الإطـــار الـمـفـاهـيـمـي لـــلإدارة الـرقـمـيـــة

الـفـصـل الأول : الإطـــار الـمـفـاهـيـمـي لـــلإدارة الـرقـمـيـــة

يشهد العالم تطورا وتقدما نحو عالم افتراضي تحكمه شبكات اتصال قوية وبرمجيات وحواسيب متطورة ،وهذا في مختلف الميادين والمجالات بما فيها الإدارة، ما جعل الباحثين والمهتمين يبحثون عن بعث جديد للإدارة التقليدية وتغيير المفاهيم والآليات التي تحكمها وهذا عن طريق استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير العملية الإدارية، التي تتحرك وبطريقة متزامنة مع كل التطورات الفكرية والاقتصادية في العالم بغرض التحسين المستمر في الخدمات المقدمة من طرفها.

إن كل هذا دفع بظهور الإدارة الرقمية ، والتي أصبحت توجها عالميا تسعى كل المنظمات إلى الاستفادة منها للتخلص من سلبيات الإدارة التقليدية العديدة، والحصول على ميزة السرعة في الأداء وتوفير الجهد والوقت والمال و الشفافية في المعاملات.

هذا ما جعل من توفير متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية و تتبع مراحل تطبيقها أمرا أساسيا، لرفع من أداء وكفاءة وفعالية الإدارة.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية من خلال التطرق إلى :

- ✓ المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الرقمنة
- ✓ المبحث الثاني المفاهيم العامة حول الرقمنة الإدارية

الـمـبـحـث الأول : مـفـاهـيـم عـامـة حـول الـرقـمـنـة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات ، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، منذ خمسينات القرن الماضي و ذلك بتحويل السجلات الورقية والكتب و الوثائق إلى الشكل الرقمي و هذا حتى يسهل تبادل المعلومات بكل سهولة و بساطة و في اقل وقت ممكن و ذلك بواسطة تكثيف الربط الرقمي بين هاته المكتبات[1].

إن المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتجيتها لتنمية أدائها ،هذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال الذي حققته في مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنت بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية [2].

و عليه و من خلال مبحثنا هذا سنحاول التطرق إلى تعريف الرقمنة من خلال المطلب الأول و في المطلب الثاني سنتطرق إلى أشكال الرقمنة و خصائصها و في المطلب الثالث نتطرق إلى فوائد الرقمنة و مميزاتها .

الـمـطـلـب الأول : تـعـريـف الـرقـمـنـة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات" الكتابة الرقمية "و"الإبداع الرقمي" و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-الـفـرع الأول : تـعـريـف الـرقـمـنـة لـغـة

تدلّ مادة " رقم" في المعاجم اللغوية العربية على جملة من ألمعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط ، ويقول ابن منظور"الرقم والترقيم تعجيم الكتاب .ورقم الكتاب يرقمه رقما ، أعجمه وبينه ، وكتاب مرقوم ، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل: (كِتَاب مرقوم)الآية 09 من سورة المطففين ، كتاب مكتوب والمرقم القلم ..والرقم :الكتابة والختم ..والرقم :ضرب مخطط من الوشي ..ورقَم الثوب يرقمه رقماً ورقمه خططه [3].

---

[1] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح ،الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر قطاع العدالة نموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية ،قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الوادي ، 2016-2017 ، ص 26.

[2] - نفس المرجع ، ص 27.

[3] - نفس المرجع ، ص 28.

الـفــرع الـثـانــي : تـعـريـف الـرقـمـنـة اصـطـلاحـا

الرقمنة" مصطلح حديث تباينت المفاهيم والمقاييس حوله. وثار اختلاف حول تعريف المصطلحات الإنجليزية ."Digitalization, Digitization, Digital Transformation" ففي بعض المجالات، كان التمييز بينهم واضحاً، بينما ظهر التباس في مجالات أخرى. ولعله من الممكن ترجمة Digitization إلى "رقمنة "بوزن "فعللة"؛ أما Digitalization فيمكن ترجمته إلى "ترقيمية" على وزن "تفعيلية". وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، لوحظ انخفاض متوسط استعمال مصطلح "الترقيمية" بينما ازداد استعمال مصطلح "الرقمنة"، ثم تصاعد استعمال مصطلح "التحوُّل الرقمي" في الأعوام الأخيرة.

ويمكن تعريف "الرقمنة بأنها: " تمثيل البيانات التناظرية (الموجودة في المستندات، والرسومات، والميكروفيلم، والصور الفوتوغرافية، والإشارات الإلكترونية والصوتية، والسجلات الصحية، والمواقع، وبطاقات الهوية، والبيانات الحكومية والبنكية (بسلسلة رقمية من "البِتّات" و"البايتات"، لمعالجتها بالخوارزميات الحاسوبية بسهولة وفاعلية".

يعرفّ " سعيد يقطين " الترقيم التناظري النمط "Numérisation " بأنه" عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي ، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا يتضح أنّ ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعاينة على شاشة الحاسوب[1].

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح " الرقمنة " ذلك وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه ، فينظر "تيوري كواني" (Kuny Terry) إلى الرقمنة على أنها: " عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية،والصور، والصور المتحركة....) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات Bits) الذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية،وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها" الرقمنة"،ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة"[2].

[1] - أحمد فرج أحمد ، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها ،المملكة المتحدة ،جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية العدد 04، 2009،ص 11.
[2] - نفس المرجع ، ص 29.

وتشير" شارلت بيرسي" (Charlette Buresi) إلى الرقمنة على أنها:" منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".

ويقدم" دوج هودجز" (Doug Hodges) مفهومًا أخرًا تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه:" الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي ، مثل: (مقالات الدوريات ، والكتب ، والمخطوطات، والخرائط)....إلى شكل رقمي" .
وبمعنى آخر هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي،وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسوب الإلكتروني[1] .

غير أن هذا المصطلح يأخذ عدة معاني حسب السياق الذي يستخدم فيه، حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

*في الحاسبات : تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

*في سياق نظم المعلومات : تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صوراً فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ... إلخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال، signals binary التي يقرأ فيها بواسطة الحاسوب الآلي ، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي،عن طريق الكاميرات الرقمية[2].

إن عملية الرقمنة ليست مقصورة على الوثائق الرقمية ومصادر المعلومات المطبوعة فقط، وإنما تعدت ذلك إلى التسجيلات الصوتية،الميكروفيلم، الميكروفيش ،حيث أن الأصوات سواء أكانت كلاما أو قطعا موسيقية يمكن رقمنتها بواسطة برامج متخصصة تثبت على الحاسوب،مع ربط هذا الأخير بواسطة ميكروفون ينقل الصوت إلى الحاسب الذي يقوم بتحويله إلى الشكل الرقمي و تخزينه على مستواه[3] .

[1] - سعيد يقطين ، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي. ،بيروت ، المركز الثقافي العربي،طبعة01 ، 2005 ،ص 02.
[2] - نجلاء أحمد يس ، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع،ط 2013،01، ص20.
[3] - بن علة فتيحة،بلحاج قمر،الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية ،دراسة واقع رقمنة الاطروحات و المذكرات ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تكنولوجيا و هندسة المعلومات،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، 2018-2019، ص 33.

المـطـلـب الثـانـي : أشـكـال الـرقـمـنـة و خـصـائـصـها

للرقمنة أشكال و طرق متعددة ، كما أنها تتميز بخصائص سنحاول التطرق إليها من خلال ما يلي :

الـفـرع الأول : أشـكـال الـرقـمـنـة

تتم عملية التمثيل الرقمي للنصوص بإحدى الطريقتين التاليتين[1]:

الطريقة الأولى: هي التي يكون فيها كل حرف ممثل لوحده بشكل رقمي ، ويتم الحصول عليها إما بالإدخال المباشر عن طريق برامج معالجة النصوص، أو بواسطة التعرف الضوئي على الحروف OCR (Optical character recognition)فانطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة .

الطريقة الثانية:وهي المطبقة في أغلب مشاريع المكتبات الرقمية، وتتمثل في عملية التصوير الضوئي التي تتم باستخدام الماسحات الضوئية،و تعطينا صورا رقمية للوثائق ونميز فيها ثلاثة أشكال وهي:

أ/.الرقمنة في شكل صورة(Mode Image) : وهي من أكثر أنواع الرقمنة استعمالا على الرغم من أنها تحتل مساحة كبيرة عند التخزين، وتستخدم خاصة بالنسبة للكتب النادرة والمخطوطات القديمة.

ب/.الرقمنة في شكل نص (Mode Text**):** هي تتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهي تسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الالكترونية على أنها نص.وللحصول على هذا النوع يتم باستعمال برمجية التعرف الضوئي على الحروف ، انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة،حيث أن البرمجية تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف،كما تسمح بالتعديل وتصحيح الأخطاء[2] .

ج/ الرقمنة في شكل اتجاهي (Mode Vectoriel) :هي تقنية تعتمد على العرض باستعمال الحاسبات الرياضية، وهي تستعمل خاصة في الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي،والتحول من الشكل الورقي إلى الشكل ألاتجاهي عملية طويلة ومكلفة،ويتواجد حاليا شكل للتقديم الإتجاهي (PDF) Portable Document Format وهي تقنية طورتها شركة ADOBE سنة 1993 ،و هي تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا [3].

[1] - بن علة فتيحة،بلحاج قمر ، المرجع السابق ، ص 35.
[2] - مهري سهيلة،المكتبة الرقمية في الجزائر،دراسة للواقع و تطلعات المستقبل،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستيرفي علم المكتبات ،تخصص إعلام مهني و تقني ،جامعة منتوري ، قسنطينة ،2005-2006،ص83.
[3] - نفس المرجع ، ص 85.

الـفـرع الـثـانــي : خـصـائـص الـرقـمـنــة .

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية[1]:

1- **تقليص الوقت:** أي تلبية جملة من الحاجيات و القيام بجملة من الخدمات في وقت زمني قصير.

2- **تقليص المكان:** أي الحصول على الوثائق و الخدمات المطلوبة من مصدرها دون تكليف الأشخاص مشقة التنقل إلى مراكز و مصادر مختلفة للحصول على مبتغاهم .

3- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة : نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي ، مما يجعل تكنولوجية المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

4 - تكوين شبكات الاتصال :تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

5 -التفاعلية :أي أن المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

6 - اللاتزامنية : وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم،فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

7- اللامركزية : وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالانترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنيت .

8 - قابلية التوصيل : وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العلم بأكمله .

9 - قابلية التحرك والحركية : أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة كالحاسب الآلي النقال،الهاتف النقال ... الخ.

10 - قابلية التحويل : وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

[1] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص 31-32.

11 - اللاجماهرية : وتعني أمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

12 - الشيوع والانتشار : وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم ، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن.

13 - العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارا ت مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا [1].

14- الشفافية: و يقصد بها حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات و العمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم و اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و اكتشاف الأخطاء [2]، و وضع سلسلة من المعلومات في متناول الجميع .

الـمـطـلـب الـثـالـث : فـوائـد الـرقـمـنـة و أهـدافـهـا

للرقمنة مجموعة من الفوائد و الأهداف نذكر منها :

الـفـرع الأول : فـوائـد الـرقـمـنـة

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

أولا: الفوائد الاقتصادية[3]:

- ✓ توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة الكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالطريقة التقليدية.
- ✓ مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.

[1] - أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية ألاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم،2003 ، ص07.
[2] - وفاء معاوي ، تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الالكترونية ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 10 ، 2015، ص94.
[3] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص 34.

- ✓ إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل: إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وامن المعلومات.
- ✓ توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية .
- ✓ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

ثانيا : الفوائد الإدارية [1]:

- ✓ تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.
- ✓ القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- ✓ الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.
- ✓ اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية ،والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- ✓ تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تمام عن بيئة الحكومة التقليدية.
- ✓ مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود[2].

ثالثا : الفوائد الاجتماعية :

- ✓ إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- ✓ تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني.
- ✓ تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة[3].

---

[1] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص 34.
[2] - مريم خالص حسين،الحكومة الالكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،وزارة المالية ، العراق ،2013 ،ص 446.
[3] - نفس المرجع ،ص 446.

رابعا : الفوائد المشتركة :

- ✓ إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها .
- ✓ سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها .
- ✓ القدرة على طباعة المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا .
- ✓ نقص تكاليف الحصول على المعلومات .
- ✓ إمكانية وجود نقد المصادر والمواد المعلوماتية .
- ✓ إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت ، الصورة ، الفيديو[1].

الـفـــرع الـــثـــانـــي : أهـــداف الـــرقـــمـــنـــة

للرقمنة عدة أهداف تتوزع على المستويات التالية[2]:

-1/ الحـفـــظ : حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر،مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

-2/ التخزين:أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين ألاف الصفحات، فما بالك بقرص رقميDVD
إذن الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات .

-3/ الاقتسام:من خلال الشبكات وخصوصا شبكات الانترنت سمحت للرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.

-4/ سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أن عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

- 5/ الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة أو إتاحته على الشبكة ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامش من التكلفة لضمان استمرار العمليات.

[1] - الحمزة منير ، المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق ،دار الألمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2011 ، ص 74
[2] - بن علة فتيحة،بلحاج قمر، المرجع السابق،ص 37.

-6/ للرقمنة أهمية بالغة تكمن في مواكبة العصرنة والتخلص من قيود المكان والزمان،حيث أنها تضمن جودة في الخدمات من حيث حداثة ووفرة المعلومات في مختلف مجالات الدراسة والبحوث المرجو تحقيقها في أسرع وقت وأقل جهد وتكلفة.كما تهدف إلى تجديد استخدام مصادر المعلومات المتهالكة والتالفة،ولا يخفى علينا التخطيط المسبق تحسبا لأي طارئ من خلال الاحتفاظ بنسخ رقمية[1].
كما يحدد "بيير إيف دوشمان "(Pierre Yves Duchemin) من الأهداف الأساسية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

6/أ- حماية المجموعات الأصلية والنادرة :

حيث تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ مصادر المعلومات النادرة والقيمة ، أو تلك التي تكون حالتها هشة وبالتالي لا يسمح للمستفيد الاطلاع عليها ، كما تعمل على تقليص أو إلغاء الإطلاع على مصادر الأصلية وذلك لإتاحة نسخة بديلة في شكل الكتروني في متناول المستفيدين.

6/ ب- التشارك في المصادر والمعلومات :

تمثل إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه ، اتجاها ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من اجل القضاء على مشكلة النسخ المحدودة من المجموعات التقليدية ، والتي تحدد عدد المستفيدين الراغبين في الاطلاع على مصدر المعلومات في ضوء عدد النسخ المتاحة منه .

6/ ج- الاطلاع على النصوص :

بالرغم من الاتصال الفيزيائي للمستفيد من مصدر المعلومات التقليدي قد ينقطع مع عملية الرقمنة ، إلا إن هذه الأخيرة يمكن أن تتيح (في بعض الأحوال) قراءة أفضل من لكل التي يتيحها النص الأصلي ، كما توفر بعضالإمكانيات والخدمات التي من شأنها أن تسهل قراءة النص مثل إجراء تكبير النص أو تصغيره ، والانتقال السريع إلى أي جزئية من جزئيات النص من خلال منظومة الروابط الفائقة المتضمنة به ، إلى جانب إمكانية محاكاة وسيط الاطلاع الرقمي للكتاب التقليدي .

6/ د- تثمين النصوص :

يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة ، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطاق واسع . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر سواء في شكل أقراص مضغوطة ROM CDأو وسائط ضوئية أخرى أو

[1] - بن علة فتيحة،بلحاج قمر، المرجع السابق ،ص 38.
[2] - DUCHEMIN, Pierre-Yves. La numérisation des documents cartographiques : problèmes techniques et juridiques ; l'expérience de la Bibliothèque nationale de France. 61ème conférence générale de l'IFLA, Istanbul, Turquie, 20-25 août 1995.

إتاحتها عبر شبكة الانترنت أو الشبكة المحلية ، وذلك في حال ما إذا كان الجمهور المستهدف يمثل قطاعا واسعا ويعتمد أسلوب الإتاحة على السياسة العامة التي تتبعها مؤسسة المعلومات في هذا الشأن .

6/ ه- إتاحة المصادر عبر الشبكات :

يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها المجموعات الرقمية ، فقد يكون في وسع المكتبة إمداد أي مكتبة أخرى بنسخة الكترونية من مصدر المعلومات عبر منظومة الشبكات ، ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متبادل بين المكتبات حتى يتمكن المستفيد من الإطلاع والمقارنة في موقع واحد على كل مصادر المعلومات المتاحة في مكتبات عدة.

الـفـرع الـثـالـث: تـقـيـيـم نـظـام الـرقـمـنـة

لتقييم نظام الرقمنة وإعطائها فكرة مناسبة لها وجب علينا الخوض في ايجابيات وسلبيات هذا النظام كالتالي :

أولا: ايجابيات الرقمنة :

يمكن الحديث عن الايجابيات التي تتحقق من خلال الرقمنة وهي كثيرة منها [1]:

أ- عندما تحول المجموعات ومصادر المعلومات للشكل الرقمي فانه يمكن للمستفيد استرجاعها في ثوان معدودة كما انه يتيح إمكانية الاطلاع على مصدر المعلومة ذاته من قبل ملايين المستفيدين في الوقت نفسه ، وهذا يساعد مؤسسات المعلومات في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين .

ب- إمكانية تقاسم المعلومات وسهولة تبادلها رقميا سواء بين الأشخاص أو على مستوى المؤسسات ، وهذا قد يعزز من عملية التعاون بين مؤسسات المعلومات .

ج- الإتاحة الدائمة لمصادر المعلومات .

د- عملية الرقمنة لمصادر المعلومات تتيح إمكانية التكامل مع الوسائط الأخرى (الصوت والصورة ، والفيديو) وهذا مما يعطي المعلومة قيمة أكبر من لو كانت بشكل مطبوع .

[1] - هامل طارق، رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر – بلدية برج بن عزوز نموذجا، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، ص 46 - 47 .

ه- مواكبة التطورات الحاصلة في مجال حفظ المعلومات وتنظيمها واسترجاعها وبثها.

ثانيا :سلبيات الرقمنة:

بالرغم من الايجابيات العديدة للرقمنة إلا أن هناك بعض السلبيات لابد أن نذكرها والتي من شأنها أن تحد من قدرتها على تسهيل عملية التغيير وخلق عمليات إدارية جيدة وأكثر فعالة ، ومن بين هذه السلبيات نذكر ما يلي [1]:

أ- سهولة اختراق الأنظمة وعدم وجود ضمانات سرية وأمان المعلومات .

ب- اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدولة مما قد يؤثر على أولويات تنفيذ الخدمات العامة وخاصة النامية.

ج- التأثير السلبي على معدلات التوظيف في بعض القطاعات والتخصصات وارتفاع نسبة البطالة بها.

د- ارتفاع التكلفة مع نقص الاعتمادات المالية .

ه- عدم قدرة قطاعات المجتمع من التعامل معها نظرا لارتفاع نسبة الأمية خاصة في المجال الالكتروني.

و- تبادل الوثائق الكترونيا يحتوي على عدة عيوب أهمها قضية السند القانوني المتاح في حالة نشوء أي نزاع قانوني وكذلك مسألة التوقيع الالكتروني .

ز- لا يوجد حدود للتعامل من خلال شبكة الانترنت حيث يفتح المجال أمام الجميع للتعامل بدون حدود وبحرية ومع كل هذه الاحتمالات الايجابية فهناك مجال للخارجين عن القانون للوصول إلى هذه الشبكات واستخدامها بطريقة غير شرعية.

[1] - حماد مختار ، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2007 ، ص 38 .

المـبـحـث الـثـانـي : مـفـــاهـيـم عـامـــة حـول الـرقـمـنـــة الإداريـــة

إن الثورة الحقيقية لتطوير الإدارة ارتبطت ببداية ظهور الحاسوب الذي يعد نقلة كبرى في مجال الاعتماد على الآلة؛ فقد أنتجت تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتهما المتطورة والمتجددة خلال السنوات القليلة الماضية واقعا إداريا جديدا، تجلت مظاهره في سقوط كثير من المفاهيم الفكرية والمنظومات القديمة، وتحققت معه نقلة فكرية نوعية جعلت الأساليب الإدارية الحديثة تكاد لا تمت بصلة لما كان عليه واقع الفكر الإداري وتطبيقاته، وبفعل ذلك تغيرت الهياكل والمعاملات الإدارية في الدول ومعايير أدائها، فامتد نطاق خدماتها إلى خارج مواقيت العمل الرسمية، سعيا لإنجاز مهامها، متعدية بذلك حدود الزمان والمكان للوصول إلى مستوى خدمي يتسم بالسرعة والشفافية والنزاهة.
تعد الإدارة الرقمية أو ما يسمى أيضا الإدارة الالكترونية مفهوما مبتكرا أملته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيات المعلومات و اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الرقمي و أسهمت في تكوينه و انتشاره برمته .

المـطـلـــب الأول :تـــعـريـــف الـــرقـــمـنـــة الإداريـــة

كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الإلكترونية وتعرف بأنها" : إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية و المعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت و المال والجهد و تحقيقا للمطالب المستهدفة و بالجودة المطلوبة[1].

كذلك عرفت الإدارة الالكترونية بأنها" عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق Paperless Management ومن هنا نقول أن الإدارة الإلكترونية تتمثل في" استغلال الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد.

كما يعرّف بعض المختصين الإدارة الإلكترونية، بأنها إدارة بلا ورق ووسيلة لرفع أداء وكفاءة السلطة، وتعتمد أساسا على الوسائل التكنولوجية[2].

كما يؤكد السيد " بيل جيتس " BILL GATES رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت بالقول :
(إننا نتعامل مع الومضات الرقمية و الفضاءات الافتراضية لإدارة شؤون شركتنا دون أن يكون

[1] - عبد اللاوي عبد السلام ،أهمية الرقمنة الادارية في عصرنة و تفعيل الخدمة العمومية بالجزائر ،مجلة صوت القانون ، العدد 07، الجزء الاول ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،عين الدفلى، ردمد 2352-9938، 2017، ص62.
[2]- شنوفي نورالدين، مقال بعنوان " المناجمنت العمومي " ، الجمهور المستهدف الموظفون المرشحون لرتبة متصرف ،جامعة التوين المتواصل ، 2009-2010 .

لكثير منا مكان ملموس نجلس بين جدرانه ، فإدارتنا الرقمية تعتمد غلى التزامنا بالتكنولوجيا و المعرفة ، و ولاء العاملين لدينا مكرس لاقتصاد المعرفة الذي مكننا من تحقيق أكبر الانجازات التي نتفاخر بها) [1].

فمفهوم الإدارة الرقمية يشير إلى منهجية جديدة تقوم على الاستيعاب الشامل و الاستخدام الواعي ، و الاستثمار الايجابي لتقنيات المعلومات و الاتصالات الحديثة في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية ، كما تمثل أسلوب عمل مفتوح لتسيير الأعمال الافتراضية ، يختلف عن كل الأسس و المبادئ و الآليات في الإدارة الحديثة ذات النهج المكاني الضيق [2].

المطلب الثاني :أهـداف الـــرقـــمـــنـــة الإداريـــة[3]

1- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية و ما يتعلق بها من عمليات

2- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين و الشركات و المؤسسات .

3- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أنّ قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة و تضطرّهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة .

4- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية و النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء

5- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد و تسهيل تقسيم العمل و التخصص به

6- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث .

7 - إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي و استبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة و نشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن و الاستفادة منها في أي وقت كان.

---

[1] -Marano NietoK ,Basic Propositions for the study of the technological innovation process in the firm, European journal of Innovation Management , Emerald Group Publishing limited, Volume 7, Nuvember04 2004 , P 314.

[2] - بودي عبد الصمد ، الادارة الرقمية كإبداع في تسيير و تميز منظمات الاعمال مع الاشارة لنموذج للادارة الرقمية في المنظمات العربية ، جامعة بشار ، ص 59

[3] - عبد اللاوي عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 63.

الـمـطـلـب الـثـالـث : الصعوبات و الجهود للتحول إلى بيئة رقمية إدارية

إن تطبيق بيئة رقمية في الجزائر تعرف تحديات مختلفة، تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها .

الـفـرع الأول: صـعـوبـات الـتحـول إلى إدارة رقـمـيـة

بوجه عام يمكن أن نستعرض بعض المعوقات التي تكاد تعترض اغلب برامج البيئة الرقمية على النحو الأتي [1]:

أولا / الـصـعـوبـات الـسـيـاسـيـة[2] :

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي :

- ❖ غالبا ما يرتبط التحول إلى الإدارة الرقمية بالقرار السياسي المركزي ،حيث أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية اتخاذ قرار تحويل أعمالها على الأسلوب الرقمي لان دورها تنفيذي فقط ، أما الاستراتيجيات فتوضع من خلال السلطة المركزية .
- ❖ غياب هيئات عليا في الجهاز الحكومي تتبادل التشاور السياسي ، و تنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني ، و تفعيل النظام الرقمي ، بجدية و اهتمام و متابعة ، قصد اتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الرقمية و ترقيته.
- ❖ غياب الإرادة السياسية الفاعلة، التي تعمل على دعم التحول نحو الإدارات الرقمية، و تقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة و مواكبة الثورة الرقمية.
- ❖ - عدم وجود بيئة عمل الكترونية تحظى بحماية قانونية ، كتلك المتعلقة بحماية تخريب برامج الإدارة الرقمية و الالكترونية ، و تحرم اختراق المواقع ، و بالتالي تحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها .

---

[1] - عبد القادر خلادي، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث في علوم الإدارة تحدي استراتيجي للإدارة فى الوطن العربي المؤتمر العربي الثالث البحوث الإدارية والنشر، القاهرة 14-15 ماي 2003 ص5.

[2] - عبان عبد القادر ،تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة) اطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع –تخصص إدارة و عمل ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2015-2016، ص 79.

ثـانـيا /الـصـعـوبـات الإداريـة [1]:

بالرغم من دخول تغييرات جديدة تتماشى والتطورات الحديثة على الأسلوب التقليدي لـلإدارة، فـي العديد من الدول، إلا أن أغلبيتهـا لا تـزال تعـاني العديـد مـن العراقيـل والمشـاكل التـي تحـول دون تقـدم الإدارة التقليدية، وبالتالي تطور المنظومة الإدارية على أسس فعالة من خلال التواصل مع البيئة الداخلية والخارجية التي يتم فيها تحديد الأهداف الرئيسية، حيث تلعب ثقافة المنظومة دورا وتحـديا حقيقيـا مبنـي على:

أ - معلومات عن أداء المنظومة الإدارية الحالي.

ب- رسالة المنظومة الإدارية الحالية والمستقبلية وكذلك أهدافها وتطلعاتها الحالية والمستقبلية.

ج- رؤية واضحة عما ستكون عليه المنظومة الإدارية في المستقبل، وما ينبغـي عليهـا إنجـازه وأسـاليب تحقيق ذلك.

د- معلومات عن التقدم الذي حققته المنظومة الإدارية على مدار سنوات عملها.

ه- التخطيط: يساعد التخطيط على التوجه الصحيح لمستقبل المنظومة الإدارية كإسـتراتيجية واضـحة [2] يتم من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة مستقبلا، إلا أن هذا العمل يتطلـب دراسـة جيـدة تضـمن النجـاح للمنظمة حيث تواجه عملية التخطيط كذلك بعض العراقيل، والتي تحد من دخول عصر المعلومات ومـا تفرضـه التكنولوجيا الحديثة ومن أبرز هذه العراقيل :

ه/1 - ندرة المعلومات والبيانات الإحصائية الضرورية.

ه/2 - النقص في الكوادر البشرية المتخصصة.

ه/3 - البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

---

[1] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص56.

[2]- سميرة مطر المسعودي ، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجه نظر مديري وموظفي الموارد البشرية ، المملكة المتحدة : الجامعة الافتراضية الدولية ، (د،س،ن) ،2010، ص 49.

كما يمكن تلخيص الصعوبات الإدارية التي ترجع إلى الأسباب التالية[1]:

- ضعف التخطيط و التنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية .
- عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الرقمية، من خلال دمج أو إضافة بعض الإدارات، أو التقسيمات، و تحديد السلطات و العلاقات بين الإدارات، و تدفق العمل بينها.
- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشان استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بما يخدم التحول نحو المستقبل الرقمي.
- اعتماد المستويات الإدارية و التنظيمية على أساليب تقليدية، في محاولة للإبقاء على مبادئ الإدارة التقليدية.
- انعدام الوعي في المنظمات و الإدارات العمومية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، و مستقبلهم الوظيفي.

ثـالـثـا / الصعوبات الفنية و التقنية :

لعبت التقنية التكنولوجية الحديثة دورا واضحا في مجال المعلومات في العديد من الدول المتقدمة، حسب موقعها التنافسي فيما بينها بعكس الدول النامية التي لم تستطيع التقدم في هذا المجال بسبب ضعف البنية التحتية في هذا المجال، لوجود عراقيل تقنية تعيق تطبيق التكنولوجيا على المستوى الإداري للمنظمة إن هذا النوع من المعوقات ناتج عن طبيعة التكنولوجيا في حد ذاتها على اعتبار أنها تمثل نظاما بالغ التعقيد من الناحية الفنية [2] .

[1] - حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية، الوراق للنشر والتوزيع،ط 01،عمان، 2011،ص 190.

[2] - عشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر،مذكرة مقدمة استكمال المتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية :تخصص الديمقراطية والرشادة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة،2009 -2010 ص 135.

و من بين المعوقات الفنية و التقنية التي تواجه تكنولوجيا المعلومات و توظيفها نذكر مايلي [1]:

- عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الرقمية في مؤسساتها.
- اختلاف مواصفات الأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يشكل صعوبة بالربط بينها.
- عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي عند بعض الإداريين.
- قلة البرامج التدريبية للموارد البشرية ، و رسكلة موظفي الإدارة ، و الاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية .
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الرقمية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.
- ارتفاع تكاليف تجهيز البني التحتية للإدارة الرقمية ، الأمر الذي يحد من تقدم مشاريع التحول الرقمي .
- صعوبات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة .
- ارتفاع تكاليف الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت، مما يحول دون الوصول المتكافئ لمستخدمي هذه الشبكة.

1-الأمن ألمعلوماتي:

أصبحت قضية حماية المعلومات والمحافظة عليها وعلى طابعها السري من الفيروسات والاختراقات بكافة أشكالها أمرا يشغل الكثير من المنظمات في عدم وجود بيئة إلكترونية آمنة حيث أدى الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وزيادة شبكات الاتصالات والمعلومات بشكل مذهل في الآونة الأخيرة، إلى إيجاد أنظمة وأساليب تحمي المعلومات من الاختراق والتخريب، إضافة إلى أن المخاطر التي تواجه خصوصية البيانات الخاصة بالأفراد في كافة التعاملات الإلكترونية، التي تتطلب مرتكزات لحماية المعلومات في البيئة الرقمية وهي كالتالي[2]:

[1] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص 57.
[2] - نفس المرجع ، ص 58.

1-البعد التقني ويتضمن ذلك توفير أدوات حماية تقنية تتيح للمستخدم التعامل مع البيئة الرقمية بقدر من الثقة والأمن.

2-البعد القانوني ويتمثل في توفير التشريعات اللازمة لتنظيم مسائل الحماية.

3-البعد التوعوي للحماية ويتضمن تثقيف وتوعية الأفراد بالمخاطر التي تتعرض لها البيانات والتعرف على أهم الوسائل اللازمة لضمان حمايتها من أي شخص لديه القدرة على التعامل مع أنظمة الحاسب الآلي والشبكات عبر اختراق الأجهزة، اختراق الموقع، اختراق البريد ومن جهة أخرى[1] لابد من التأكيد على قضية أساسية وهي حماية معلومات المنظمة وإستراتيجيتها والحفاظ عليها والتعامل معها بشكل سري ووفق الضوابط التالية:

3-1-الأمن: وهي حماية قاعدة البيانات من التخريب والاختراق.

3-2-التكامل: وهي حماية أجهزة الحواسيب والنظم المتصلة بها من الأخطار الخارجية.

3-3-السرية: وتعني عدم إفشاء المعلومات من قبل المستفيدين من النظام وتطبق عليهم النواحي القانونية في حال مخالفة ذلك.

3-4-التزامن: وهو ضمان استمرار دقة المعلومات عند إجراء التحديثات عليها، وهناك عدة تقنيات حديثة تتخذ لحماية ممتلكات المنظمة من معلومات وبرامج، وبالتالي تساعد على تحقيق الأمن ألمعلوماتي وزيادة الثقة في كافة التعاملات الإلكترونية ومنها:

3-4-1-جدار الحماية: وهو عبارة عن نظام حماية أمنية للانترنت(fire wall) عن طريق بناء بوابة أو حاجز عازل بين الشبكات الداخلية وشبكة الانترنت، كما أن تقنية جدار الحماية تستطيع أن تقوم بالعديد من الأمور نوجزها فيما يلي:

- ✓ فرض السياسة الأمنية فيما يخص استفادة المستخدمين من خدمات الانترنت يسمح بهذه الخدمات أو يمنعها تبعا للسياسة الأمنية للشركة.
- ✓ تسجيل وقائع الاستخدام بدقة طالما أن كل الرسائل والأوامر تمر به عند خروجها إلى الانترنت أو قدومها منها.
- ✓ الحد من درجة تعرض الشبكة للأخطار.

[1] - سميرة مطر المسعودي، المرجع السابق ، ص 50.

2-التشفير(التعمية):

يعد التشفير أحد النظم الأساسية التي تحقق تأمين وحماية كل أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية ويمكن من خلال التشفير التغلب على العديد من الأخطار وهي محاولات تعديل البيانات المنقولة بالشبكة.[1]

أ- تأخير إيصال بعض الرسائل وتغيير محتوياتها.

ب- تغيير كلمات السر الخاصة بالمستفيدين.

ج- انتحال شخصية المستخدم الحقيقي.

إن فقدان الإحساس بالأمان اتجاه الكثير من المعاملات الرقمية، كالتعاملات المالية عن طريق بطاقة الائتمان، يشكل أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الرقمية، حيث من مظاهر أمن المعلومات هو بقاء المعلومات و عدم حذفها أو تدميرها. التخوف من تقنية البيئة الرقمية ، عن ما يمكن أن تؤديه من مساس و تهديد لعنصري الأمن و الخصوصية في الخدمات الحكومية.

رابـعا / الصـعوبـات الـبـشـريـة:

إن النقص في العناصر البشرية المؤهلة عائق يواجه المؤسسات في ممارستها للتكنولوجية الحديثة وتحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات، وخاصة في الدول النامية، ومن أبرز تلك الصعوبات البشرية ما يلي[2]:

1- الأمية المعلوماتية:

وهي جهل عدد غير قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة، وعدم معرفتهم للتعامل معها واستخدامها، ويعاني المجتمع العربي عامة والجزائر خاصة كثير من الأمية في التعامل مع الحاسوب لأسباب تقنية وعلمية منها[3]:

[1] - سميرة مطر المسعودي ،المرجع السابق ، ص 51.
[2] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص 60.
[3] - نفس المرجع ، ص 60.

أ-التباين من نظام لآخر مما يصعب مهمة تبادل الرسائل والملفات.

ب-الجهل نتيجة عدم متابعة التطورات في مجال الحاسوب و تفشي الأمية لدى العديد من المواطنين، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

ج-البنية التحتية للشبكات المحلية وأنظمة الاتصالات ضعيفة، نظرا لقدم المواصلات الهاتفية أو الأنظمة المستخدمة، ولعدم وجود صيانة أو تحديث مستمر للشبكة.

د-التجاهل لهذه الثورة خوفا من سلبياتها.

ه-اعتماد الدولة الجزائرية على اللغة الفرنسية بدل اللغة الإنجليزية التي تعد لغة الحواسيب والبرمجيات حيث تهيمن على 95%من المعلومات المنشورة على شبكة المعلومات.[1]

و - انخفاض الدخل الفردي ، مما أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الالكترونية .

ز- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع بين من يملك معدات حديثة ، و بين من يفتقدها ،الأمر الذي اضعف مشاريع مواكبة مشروع الإدارة الرقمية .

ح- إشكالات البطالة التي قد تنجم عن تطبيق الإدارة الرقمية ، هذه التقنية التي يرفضها العامل خوفا من فقدان امتيازاته فضلا عن منصبه.

خـامـسا / صعوبـات مـالـيـة :

يتطلب أي مشروع في المنظومة الإدارية إلى احتياجات مالية حسب نوع المشروع، إلا أن الإدارة التقنية الحديثة تستلزم إمكانيات مالية ضخمة، بما يضمن الاستمرارية والتطور للمنظومة الادارية، وهنا يكمن دور القطاع الخاص في تدعيم البنية التحتية من خلال الاستثمار في تمويل مثل هذه المشاريع، إن الثورة المعلوماتية بكافة أشكالها وتطبيقاتها، فرضت أمام المنظمات على اختلافها تحديات كبرى لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم المتقدم، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة والمتميزة في مجال التقنية[2].

[1]- سميرة مطر المسعودي،المرجع السابق ، ص 52

[2] - لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص 61.

كما يمكن حصر الصعوبات المالية في [1]:

- ارتفاع تكاليف تطوير النظم وصيانتها في ظل نقص الخبرة والمعرفة في هذا المجال.
- محدودية المخصصات المالية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات.
- قلة الموارد اللازمة لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات والبرمجيات، وإنشاء مواقع الكترونية وربط الشبكات.

سادسا: الصعوبات التكنولوجية:

تقادم التكنولوجيات والمخاطر التي تهدد صحة البيانات وتنوع صيغ الملفات والأغلفة وبرمجيات التشفير وملكية التكنولوجيات والبنى الأساسية التكنولوجية وكذا عدم اتساق المعايير والمستودعات الرقمية الموثوق بها، وصون المواد السمعية البصرية والبيانات الوصفية وما إلى ذلك والخدمات المتاحة من خلال وسائط متعددة.

سابعا: الصعوبات القانونية:

دقة البيانات والوثائق والسجلات وأصالتها وإمكانية التحقق من أصالتها وإدارة حقوق الملكية الفكرية والحقوق الاقتصادية ومراقبة المواد المعهود بها إلى مقدمي خدمات " الحوسبة الحسابية "، وحماية البيانات الشخصية (منع تتبع البيانات الشخصية)، والحق في النسيان والحق في الانتفاع بالمعلومات وجمع الأدلة الإلكترونية والمحافظة على المعلومات الرقمية في إطار المنازعات القضائية والإيداع القانوني والمسؤولية المهنية والاستثناءات التي تطبق على حقوق المؤلف. [2]

ثـامـنـا: الـمعوقات الاقتصادية:

تكاليف التكنولوجيا والتكاليف اللازمة لاكتساب الخبرات والتدريب وتكاليف أنشطة الرقمنة صون المعلومات الرقمية، والملكية في مقابل التراخيص، والصون وتكاليف العمليات التي تستلزم تدخلا بشريا والاستعانة بمصادر خارجية واستدامة النماذج الاقتصادية والأدوار والمسؤوليات.

تـاسـعا : الـمعـوقـات السياسـيـة:

عدم استقرار النظم السياسية وعدم إعطاء الحكومات درجة عالية من الأولوية للبنى الأساسية التكنولوجية، والنطاق المحدود للسياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات أو عدم توفير هذا النوع من

[1] - حسين محمد الحسن، المرجع السابق،ص 190.
[2] - سميرة مطر المسعودي ،المرجع السابق ، ص 53

السياسات، وتدني مستوى الوعي بالتحديات السياسية في صفوف صانعي القرارات والتحديد الذاتي للشؤون الرقمية لحقوق المواطنين.

عـــاشـــرا : المعوقات الثقافية والاجتماعية:

ثقافة المنظمات والمؤسسات وتضارب المصالح بين منتجي المعلومات وعمليات الصون على مستوى القواعد الشعبية وتطور المهارات، ومراعاة الاعتبارات الثقافية، إضافة إلى انتشار الأمية الإلكترونية لدى فئات كبيرة من الشعب والجهات الحكومية وضعف الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الإدارة الإلكترونية القواعد الشعبية وتطور المهارات، ومراعاة الاعتبارات الثقافية، هناك كذلك مجموعة أخرى من التحديات، التي تواجه المنظمات في محاولتها للتطبيق الواسع لنظم المعلومات الإستراتيجية وعلى مستوى عالمي، وتتمثل هذه التحديات في:

أ-التحدي الاستراتيجي لمنظمات الأعمال:

وهو أن تدرك هذه المنظمات بضرورة التحول إلى منظمات رقمية، ومعرفة كيف تتمكن منظمات الأعمال من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمن إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق فعالية أفضل لنشاطاتها ومنافسة أكبر من خلال التطبيق المتزايد للنشاطات بشكل تكنولوجي ورقمي.

ب-تحدي العولمة:

وهو أن تعي المنظمات تماما متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم معلومات عالميا، وقدرتها على الانخراط في صفقات الأسواق العالمية وتوفير الاحتياجات اللازمة لممارسة العمليات والنشاطات الرقمية وعلى المستوى العالمي. [1]

ج-تحدي هيكلية البيانات والبنية التحتية لها:

يعني ذلك قدرة المنظمات على إعادة بناء الهيكل التنظيمي، وتطوير هيكل بيانات منسجم مع هيكل المنظمة وتوفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تخدم وتدعم أهداف التنظيم خصوصا مع المتغيرات المتزايدة في شروط ومتطلبات تكنولوجيا الأعمال الحديثة في أسواق المنافسة العالمية المحتدمة.

[1]- المؤتمر الدولي بشأن ، ذاكرة العالم في العصر الرقمي للرقمنة والصون ، المؤتمر الدولي ، 2012 ، ص02.

د-تحدي الاستثمار في نظم المعلومات:

أي يجب أن تغطي العوائد المرتقبة جراء تطبيق نظم المعلومات للتكاليف المطلوبة ضمن مدة الاستثمار.

ه-تحدي المسؤولية والسيطرة:

وهنا يتوجب على المنضمات أن تتأكد من الكيفية التي يستطيع من خلاله التنظيم استخدام وتطبيق نظم المعلومات ضمن الأخلاقيات العامة وفي حدود المسؤولية الاجتماعية المناسبة.[1]

الـفـرع الـثـانـي : جـهـود رقـمـنـــة الإدارة

بذلت الجزائر جهودا للتحول إلى الإدارة الرقمية و ما يدل على ذلك هو مايلي[2] :

أولا :تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إيمانا من الجزائر بضرورة إدخال وتعزيز استخدام تكنولوجيا البيئة الرقمية، والتحول من الأساليب التقليدية التي طالما لازمتها في الإدارات العمومية، بشكل يعيد النظر فيها من حيث كيفية السير والتنظيم وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين.

ومن خلال التحول إلى البيئة الرقمية التي تسمح بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي، ويتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان بدقة وسرعة غير متناهيين، الأمر الذي يوجب ضرورة فك مركزية تسيير المعلومات، وتحسين عملية صنع القرار، وبذلك وضعت الجزائر أهداف خاصة وأخرى مشتركة لكل دائرة وزارية تخص الجوانب التالية[3]:

- ✓ استكمال البني الأساسية للمعلومات، ووضع نظم إعلام مندمجة، وتنمية الكفاءات البشرية.
- ✓ نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- ✓ تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.

[1] - المؤتمر الدولي ،المرجع السابق ،ص 03 .
[2] - عاشور عبد الكريم ، المرجع السابق،ص 131.
[3] - نفس المرجع، ص 131 .

ثانيا :دعم الاقتصاد الرقمي :

نظرا لاعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة كقيمة أساسية، الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة البحث عن إستراتيجية الكترونية، من خلال الاهتمام باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كدعامة لتحسين الأداء، ورفع القدرة على التنافسية لدى المؤسسات وتمكنيها.

وتماشيا مع هذه الأولوية، سعت الجزائر إلى إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاعات الاقتصادية، ودعم تملك هذه التكنولوجيا من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير عرض خدمات الكترونية من طرف الشركات[1] .

إن تطوير الاقتصاد الرقمي هو محور رئيس يحتوي على جملة من الأهداف الخاصة بمواصلة الحوار الوطني بين الحكومات والشركات، وتوفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية، في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات.

على أن الاقتصاد الرقمي بدأ في الجزائر مع ظهور التعاملات الخاصة ببطاقة السحب الإلكتروني التي كانت بدايتها مع سنة 1997 ، إلا أن هذه البطاقة التي تمثل التحول نحو الاقتصاد الرقمي لم تحقق إلى حد الآن واقعا ملموسا، ويمكن القول بأن الجزائر لازالت بعيدة حتى عن بعض الدول العربية و هو ما يتجلى من خلال الإحصائيات، خاصة إذا قارنا بين الجزائر ودول الجوار على سبيل المثال .

ثالثا :رفع كفاءة العاملين بالإدارة العمومية :

حاولت الحكومة الجزائرية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإصلاح الممارسة الإدارية، وربط الهياكل الإدارية بكل القطاعات المعنية ضمن نظام شبكي[2] .

حيث أن رفع كفاءة القوى العاملة التقنية والفنية، التي تطرح كضرورة ومطلب أساسي في التحول الناجح نحو الإدارة الالكترونية، أصبحت مهمة قبل التفكير في شكل التحول الالكتروني للإدارة العامة المراد إتباعه، و ضمن هذا الإطار تركز المحاور الرئيسية لإستراتيجية الجزائر على تطوير الكفاءات الإستراتيجية، وتنطلق من وجوب تطوير الكفاءات البشرية، وترقية البني والهياكل التحتية، وما تشمله من مبادرات تعميم النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الموارد البشرية، بهدف تعميم أفضل وكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا ضمان تملكها على مستويات عدة ومختلفة[3].

[1] - عاشور عبد الكريم ، المرجع السابق ،ص 133.
2 - عبد القادر خلادي المرجع السابق ،ص5.
[3] - عاشور عبد الكريم، المرجع السابق،ص 133.

خلاصة الفصل

للرقمنة أهمية بالغة تكمن في مواكبة العصرنة والتخلص من قيود المكان والزمان،حيث أنها تضمن جودة في الخدمات من حيث حداثة ووفرة المعلومات في مختلف المجالات في أسرع وقت وأقل جهد وتكلفة.كما تهدف إلى تجديد استخدام مصادر المعلومات المتهالكة والتالفة،ولا يخفى علينا التخطيط المسبق تحسبا لأي طارئ من خلال الاحتفاظ بنسخ رقمية، كما لا ننسى أهم هدف وهو الشفافية و حرية الوصول إلى المعلومات في أي وقت و بأي مكان.

يعتبر ما نتج عن التقدم التقني في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من أبرز المتغيرات التي أثرت على مختلف المجالات، ما ساهم في إحداث تغيير جوهري في عمل النظم الإدارية، ما أدى إلى تحول شكل الخدمة الإدارية التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، حيث غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مختلف جوانب العمل الإداري ، هذا ما جعل من التغيير الإداري ضرورة حتمية للاستجابة للمستجدات الحاصلة، من خلال نقل العمل الإداري القائم على استخدام بعض من تكنولوجيا المعلومات الإدارية، إلى منظومة متكاملة ومتجانسة من التجهيزات والبرمجيات ، والتي تساهم وبفعالية، في رفع من مستوى جودة الخدمات الإدارية المقدمة، من خلال سرعة الأداء وتخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن و القضاء على سلبيات الإدارة التقليدية.

الـفـصـل الثـانـــي

الـفـسـاد الإداري و تـجربـة الإدارة الرقمية في مجابهتـه

الـفـصـل الـثـانـــي : الفساد الإداري و تجربة الإدارة الرقمية في مجابهته

إن ما توفره الإدارة الرقمية من مزايا قد يساهم في الحد من مشاكل الإدارة التقليدية التي من أهمها البيروقراطية وسوء التنظيم الإداري فضلا عن تجنب الروتين والوساطة والرفع من الشفافية و النزاهة نظرا لكفاءة منظومة الإدارة الرقمية في القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ما يمكن من تضييق نطاق الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية.

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة معقدة ومتشابكة الجوانب، نظرا لتعدد العوامل الدافعة لبروزها بنسب متفاوتة في المجتمعات والدول، ويعد الفساد الإداري من بين أخطر أنواع الفساد، لأنه يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على أداء المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية.

ما دفع الكثير من الباحثين للاهتمام بدراسة الفساد الإداري، ومن زوايا مختلفة للوصول للأسباب التي تقف وراء ممارسته والآثار الناجمة عنه، هذا ما يسهل تحديد الآليات والوسائل لمكافحته ومحاولة القضاء عليه، ذلك إن الفساد الإداري يقف عائقا في وجه التنمية والتقدم التي تسعى المنظمات والدول الوصول إليها.

لذا فمن المهم توحيد الجهود لمكافحة الفساد الإداري، من خلال تفعيل كافة الآليات التي تعمل على القضاء على أسبابه، خاصة تلك التي تواكب التطورات الحاصلة في العالم، للوصول إلى النتائج والأهداف المخطط لها للحد أو القضاء إن أمكن على الفساد الإداري.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ الإطار المفاهيمي للفساد الإداري .
- ✓ طرق الإدارة الرقمية لمواجهة الفساد الإداري .

الـمـبـحـث الأول : الإطـار الـمـفـاهـيـمـي لـلـفـسـاد الإداري

إن الفساد كظاهرة ليست وليدة اليوم بل لها جذورها التاريخية عبر الحضارات القديمة ، تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة معقدة ومتشابكة الجوانب، نظرا لتعدد العوامل الدافعة لبروزها بنسب متفاوتة في المجتمعات والدول، ويعد الفساد الإداري من بين أخطر أنواع الفساد، لأنه يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على أداء المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية.

الـمـطـلـب الأول: تـعـريـف الـفـسـاد الإداري

سنتطرق إلى تعريف الفساد الإداري لغة و اصطلاحا .

الـفـرع الأول: تـعـريـفـه لـغـة

الفساد في معاجم اللغة هو من الجذر(فسد) وهو ضد صلح والفساد هو لغة البطلان ،فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل [1].

والفساد الإداري هو الفساد الذي يكون في الإدارة نتيجة التسيب في الرقابة الإدارية وعدم متابعة وتطبيق أحكام القانون الإداري.

الـفـرع الـثـانـي: تـعـريـفـه اصـطـلاحـا

يعرفه البنك الدولي على النحو التالي "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الأقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة [2].

يتضح من خلال هذا التعريف أنه أعطى صورتين للفساد الأولى تتمثل في سوء استغلال السلطة المستمدة من الوظيفة العامة، أما الثانية تتمثل في اختلاس المال العام والحصول على الوظائف للأقارب. كما يعرف الفساد بأنه "استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة، بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي [3].

---

[1] - مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، باب الدال فصل الفاء، دار الحديث، طبعة 8 ، القاهرة، 2005 ، ص 323

[2]- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان ،2001-2012 ص - 22 .

[3] - عبد الله بن عبد الكريم السالم، إستراتيجية الحد من الفساد الإداري (حالة دراسية المملكة العربية السعودية)، ندوة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية .السعودية، 2009 ، ص6

ربط هذا التعريف الفساد بسوء استغلال السلطة لتسوية المصالح الشخصية أو الجماعية من خلال خرق القوانين والقواعد التي تحكم السلوك الأخلاقي للإفراد والجماعات على حد السواء.

ويعرف أيضا على أنه "سلوك لا أخلاقي غير مقبول بوصفه خيانة للأمانة العامة والثقة الموكلة للموظف العام[1]"

لقد ربط هذا التعريف بين ممارسة الفساد والمعايير الأخلاقية والسلوكية للمجتمع والتي ينحرف عنها الموظف عند ممارسة وظيفته من أجل مصلحة شخصية أو جماعية.

لم يخرج هذا التعريف عن إبراز مظاهر الفساد الإداري المختلفة التي يمارسها الموظفون من خلال استغلال السلطة التي يكتسبونها من وظائفهم .

ويقصد بالفساد الإداري أيضا "مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته [2] ".

نستنتج من هذا التعريف أن الفساد الإداري هو كل انحراف عن القواعد يمارس في الوظائف الإدارية من طرف الموظف الذي يستغل وظيفته لمنفعته الخاصة.

وحسب" دانيال برتواز" الفساد الإداري : "هو الفعل القائم على تقديم الوعد أو إعطاء منحة ما لموظف ما أو مدير مؤسسة عامة بحيث يقوم هذا الأخير بالإخلال بواجباته حيال المجتمع الذي يمثله أما المفسد هو الذي يعد المنحة أو يقدمها بينما الفاسد هو الذي يخول واجباته وعليه تظهر الصلة بين الوعد بالمنحة والإخلال بالواجبات [3]".

يعطي هذا التعريف توضيح أن الفساد يكون بين طرفيين على أقل تقدير هما المفسد وهو الذي يقوم بمنح مقابل ما لموظف أو مدير مؤسسة عامة نظرا لتمتع هذه المنظمات بالجانب الاجتماعي الذي يسمح بخلق مثل هذا النوع من الانحرافات التي تؤدي في مجملها إلى ارتباط ظاهرة الفساد بها وبموظفيها والفاسد وهو الموظف الذي يخل بوظائفه وينحرف عن القوانين والقواعد التي تحكمه من أجل الحصول على هذه المنحة.

إلا أنه هناك من يربط الفساد بدرجة احتكار القرار وحرية التصرف والمساءلة باعتبار أن هناك علاقة طردية ما بين الفساد ودرجة احتكار القرار من جهة وعلاقة عكسية مع درجة المساءلة يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية : **الفساد =درجة احتكار القرار+حرية التصرف – المسائلة**[4] .

---

[1] - نجم عبود نجم، أخلاقيات الادارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 1 ، الأردن، 2006، ص 353.

[2] - رشيد بوسعيد، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي و إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014 ، ص 21.

[3] - نوري منير، مداخلة بعنوان الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، بدون سنة نشر، ص 03 .

[4] - ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2008 ، ص144

رغم أنه لا يوجد تعريف موحد للفساد الإداري لا في علم الإدارة ولا في علم القانون وهذا كون الفساد الإداري مفهوم مركب له أبعاد وزوايا متعددة، يمكننا القول أن كل التعاريف أو معظمها اتفقت على نقطة محورية في تعريف الفساد الإداري وهي سوء استغلال السلطة المكتسبة من الوظيفة التي يؤديها الموظف، ومن خلال ما أوردناه من تعاريف يمكن تعريف الفساد الإداري تعريفا إجرائيا كما يلي:

الفساد الإداري هو سوء استغلال السلطة المكتسبة من الوظيفة الممارسة من قبل الموظف و الانحراف عن القواعد و القوانين و القيم التي تحكمها لتحقيق غايات غير التي تهدف إليها الوظيفة أو لتحقيق مصلحة خاصة[1].

الـمـطـلـب الـثـانـي: أنـواع الـفـسـاد الإداري و مـظـاهـره

هناك عدة أنواع و مظاهر للفساد الإداري سنتطرق إليها من خلال الفروع التالية:

الـفـرع الأول: أنـواع الـفـسـاد الإداري

إنه لمن المهم الإشارة قبل التطرق إلى أنواع الفساد الإداري، إلى التداخل الكبير بينه وبين الأنواع الأخرى للفساد كالفساد السياسي والمالي، لكن رغم هذا التداخل يبقى الفساد الإداري يمارس من خلال استغلال مناصب العمل لمصالح شخصية ولا أخلاقية، والمخالفة لقواعد السير الحسن للوظائف، وقد تختلف هذه الممارسات حسب نوع الفساد الإداري الممارس من طرف الموظفين[2].

1- الفساد حسب الحجم :

يمكن القول أن الفساد الإداري يقسم إلى نوعين كبير وصغير تبعا لحجم السلطة التي يتمتع بها الموظف والتي يمكن أن يستغلها في تنفيذ مصالحه الشخصية[3].

1-1/ الفساد الكبير :هو الفساد الذي يكون ممارسا من طرف كبار المسؤولين، المستغلين لمناصبهم وسلطاتهم لمنافع شخصية. والفساد الكبير لا يقتصر على الدول النامية بل يتعداه إلى الدول المتقدمة؛ فالفساد الكبير هو استغلال السلطة الممنوحة للموظفين ذوي النفوذ لمصالحهم الشخصية في عمليات ضخمة ومعقدة وتتضمن هذه العمليات شبكة معقدة من الترتيبات و الإجراءات التي يصعب كشفها ومعالجتها.

2-1/ الفساد الصغير :يشير هذا النوع إلى ذلك النمط المألوف من الفساد الذي يتعامل معه الأفراد والموظفين، والذي يرتبط بالمستويات الوسطى والدنيا في الجهاز الإداري ولهذا يطلق عليه تسمية الفساد

[1] - سعى حنان ، دور الإدارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الإداري دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية -بأم البواقي-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص :إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علو التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،رقم التسجيل: 4005681 /11 ، 2015-2016 ، ص 34 .

[2] - نفس المرجع ، ص 35.

[3] - نفس المرجع ، ص 35-36.

البيروقراطي أو الفساد العادي[1] ، وهذا النوع يمكن التحكم في انتشاره ويسهل القضاء عليه خاصة إذا توفرت المحاولات الجادة للاستفادة من التطور التنظيمي في الإدارة والمنظمات مثل إدارة الجودة الشاملة و إدارة المعرفة والإدارة الإلكترونية وغيرها.

2- الفساد الروتيني و التواطؤ والمرتبط بمخالفات قانونية :

تعتبر الثقافة الهشة والضعيفة للمنظومة الإدارية من بين أسباب انتشار الفساد الإداري بحيث يصبح الفساد من روتين الأعمال في الإدارات ، كما يمكن أن يتعداه إلى أن يكون عمل منظما يقوم به الموظفون[2].

2-1/ الفساد الروتيني :

وهذا النوع من الفساد يصعب وضعه في إطار خرق القانون و الإجراءات بل يمكن أن يمثل حالة فساد سلوكية وأخلاقية مثل استعطاف موظف لتعجيل إنجاز المعاملات ضمن الأطر القانونية السليمة[3] ، ويكون الانحراف عن القواعد والقوانين المعمول بها لصالح مواطنين أو متعاملين دون غيرهم، وهذا التجاوز يعتبر من ممارسات الفساد الإداري التي يجب العمل على القضاء عليها.

2-2/ الفساد التواطؤ والمرتبط بمخالفات قانونية :

وهو ذلك النوع المخطط له مع الآخرين لتسهيل ارتكاب المخالفات، والذي يكون من خلال إجماع على المخالفة الصريحة أو الضمنية للقانون بهدف تحصيل مكاسب شخصية جماعية [4].ويمارس غالبا بطريقة منظمة وهذا ما يصعب في محاربته وذلك لتشابكه وتعقيده نظرا لاشتراك عدة جهات في ممارسته.

3- الفساد الشامل والجزئي :

الفساد الجزئي هو ممارسات محدودة قد تكون صغيرة أو كبيرة في قطاعات أو إدارات بحد ذاتها، أما الفساد الإداري الشامل فهو مجموع الممارسات واسعة النطاق وعلى مستوى أغلب أو كل الدوائر و الإدارات حيث أنه يرتبط بشيوع ثقافة الفساد في الدولة بأكملها [5].حيث يتضح أن الفساد الجزئي جزء من الفساد الشامل كما أنه لا يمكن أن يكون هناك فساد شامل دون وجود فساد جزئي في الإدارات[6] .

---

[1] - بليغ بشير، إشكالية ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية وعلى مختلف المستويات، مجلة الكترونية متخصصة ومتجددة على مدار اليوم www.marocdroit.com ، تاريخ النشر 2013/02/16، ص 18.

[2] - سعى حنان ، المرجع السابق،ص 36.

[3] - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهري محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة 01 ، سنة 2005، ص 360 .

[4] - نفس مرجع ، ص360.

[5] - احمد محمود حبيب البوتي، أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري ،-www.nazaha.iq/conf7/conf7 soci5.pdf ، 2016/03/05 ، 13:40، ص10 .

[6] - سعى حنان ، المرجع السابق،ص 36.

4- الفساد حسب الانتشار :

هناك نوعان من الفساد هما [1]:

4-1/ الفساد الدولي :

هذا النوع من الفساد يأخذ مدا واسعا عالميا يعبر حدود الدول و حتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود و المعابر بين البلدان و تحت مظلة و نظام الاقتصاد الحر .

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل و خارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطيا يلف كيانات و إقتصادات على مدى واسع و يعتبر الأخطر نوعا .

4-2/ فساد محلي :

و هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في المناصب الصغيرة و من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع مؤسسات أو كيانات كبرى أو عالمية) .

5- الفساد من حيث القطاع :

يقسم الباحثون الفساد من حيث القطاع إلى قسمين [2]:

5-1/ فساد القطاع العام:

لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى ، و إن بقاءه مرهون بأدائه و فعاليته، و تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلا لخدمة المجتمع و أفراده ،و لكن الشكوى كانت و ما زالت من الفساد و الهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى إن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة و هذا ما يظهر واضحا في خطبهم و تصريحاتهم الداعية للإصلاح و محاربة الفساد ، و بالتالي نرى أن الفساد في القطاع العام هو الفساد على مستوى الهيئات الإدارية العمومية .

5-2/فساد القطاع الخاص :

أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة ، تليها الشركات الفرنسية و الصينية و الألمانية ، و بالتالي نرى أن الفساد في القطاع الخاص هو الفساد في شركات الخواص[3].

---

[1] - معمر بوطالبي، سايب زيتوني ،الاصلاح الاداري الالكتروني كسبيل لمكافحة الفساد الإداري و المالي في الادارة العمومية،مقال محمل من موقع : www.asjp.cerist.dz . ، 29 جوان 2020 ، على الساعة 11:00 ،ص 140.

[2] - نفس المرجع ، ص 141.

[3] - هاشم الشمرتي،غيثار الغتلي ، الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ، دار البازوري للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن ، طبعة اولى ،2011، ص 24.

الـفـرع الـثـانــي: مـظـاهـر الـفـسـاد الإداري.

تتجلى مظاهر الفساد الإداري في عدد من التصرفات والصور والتي يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

-1/ التسيب الوظيفي :

يتمثل في مخالفة القوانين النظامية واللوائح، ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في المواعيد المحددة، والخروج من العمل قبل المواعيد الرسمية، وعدم التواجد في مكان العمل لفترات طويلة ودون مبرر مقبول، فضلا عن عدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية و انشغال العاملين و انصرافهم للقيام بأعمال غير رسمية في أوقات الدوام الرسمي[1] ، وهذه الأمور عادة ما تحدث في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا.

-2/ هدر الموارد الاقتصادية :

ويتمثل في الاستهانة بالملكية العامة وكل ما من شانه أن يؤدي إلى استبعاد قدر كبير من موارد البلاد الاقتصادية بالذات- وهي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة في عملية التنمية- كالاختلاس والتزوير وسرقة المال العام وسوء استغلال السلطة وما إلى ذلك فضلا عن انعدام الحس بالمسؤولية اتجاه المال العام[2] .

-3/ المحسوبية والمحاباة :

وتتمثل في قيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي ، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص، أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على، فئات معينة ومناطق معينة أو مناطق جغرافية محددة أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية[3] .

-4/ الـتـزويــر :

ويقصد به اصطناع الأوراق والمستندات، وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات والشيكات و الأوراق التجارية والنقود المالية وهذا باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة وقد يحدث التزوير أيضا بالأساليب التقليدية العادية أو اليدوية، وعادة ما يزور الموظف لمصلحته الخاصة أو مصلحة الغير للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير ، فالتزوير يعد جريمة اقتصادية وإدارية تعتمد على تحريف الحقيقة بقصد غش الآخرين، وهذا من أجل الحصول على منفعة لشخصه أو لغيره[4] .

---

[1] -صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، 1994 ، ص 41.

[2] - نفس المرجع ، ص42.

[3] - نجم عبود نجم ، المرجع السابق ، ص 289.

[4] - إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2012 ، ص12

5/ كثرة وتعقيد الإجراءات الإدارية :

من بين مظاهر الفساد في الإدارات العامة ومما زاد في تفاقم أثارها السيئة هو كثرة وتعقيد الإجراءات الإدارية فمما يلاحظ أن غموض و إطالة الإجراءات والنظم والتعليمات إلى الحد الذي أصبح فيه المواطن يعتقد أن الموظف يستطيع أن يمنح أو يمنع وأن ينفذ أو يؤجل ذلك[1] ، ونتيجة لذلك فقد وجد المواطن البسيط نفسه مرغما على إتباع وسائل غير شرعية للوصول إلى الموظف و إقناعه بضرورة إنجاز العمل بالسرعة المطلوبة دون تباطؤ أو عرقلة.

6/ انعدام الطاعة التسلسلية بين موظفي الإدارات العامة :

فأحد أهم مظاهر الفساد الإداري عدم إطاعة المرؤوسين للرؤساء، فمن المتعارف عليه أنه ووفقا لمبدأ التسلسل الهرمي يتوجب على كل موظف إطاعة أوامر رؤسائه والتي لا تتعارض مع القوانين، غير أن ما يسود بين الموظفين في مختلف مستوياتهم هو عدم الاكتراث لأوامر رؤساءهم، ما ينعكس بسلبياته على حسن سير المرافق العامة[2] ، والحقيقة أن الاستهانة بالأوامر التي يوجهها الرئيس للمرؤوسين، هو بمثابة أداة هدم للتنظيم الإداري، ومظهر من مظاهر تخلف الجهاز الإداري يجب تجاوزه.

-7/ الـرشـوة :

وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف أو عضو في الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي على قيام بالتدخل لإصدار قرار عمل إداري أو الامتناع عن القيام بالعمل مقابل عطية يقدمها له وللرشوة أنواع وصور وهي كالتالي[3]:

أ/ الرشوة المالية : تكون بطلب الموظف نقودا أو وعد بها مقابل الخدمة التي قدمها أو التي سيقدمها.

ب/ الرشوة المادية : وتكون من خلال الهدايا وقد تتمثل في سيارات أو شقق مقابل تقديمه خدمة معينة دون وجه حق.

ج/ الرشوة المعنوية : كتوظيف احد الأقارب أو المعارف أو أن يسعى إلى ترقيتهم.

د/ الرشوة المعجلة : وتعني الاتجار بالوظيفة العامة وقد تتم هذه العملية مباشرة كما قد تكون غير مباشرة بوجود وسيط وقد يتسلمها الموظف لنفسه أو لغيره.

ه/ الرشوة المؤجلة : وهنا لا يقوم الموظف بقبول الرشوة في الحال إنما يتريث في ذلك ويتم تنفيذ الاتفاق المبرم بين الموظف العام وصاحب الحاجة.

---

[1] - إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي ،المرجع السابق ، ص 15.
[2] -نفس المرجع ، ص 17.
[3] - رشيد بوسعيد ، المرجع السابق ، ص 31-32.

كما يمكن تلخيص مظاهر الفساد الإداري في مايلي[1] :

- الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير.
- تقاضي عمولات وقبول الهدايا والإكراميات.
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات، الابتزاز واستغلال النفوذ.
- الحصول على القروض من الجهات عامة.
- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب شخصية.
- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتآمر ببيع بعض الأوراق الرسمية.
- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة التنظيمية.

[1] - بوزيد السايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ، ص56

المـطـلـب الـثـالـث: تـشـخـيـص الـفـسـاد الإداري

يعد الفساد الإداري من بين المشاكل التي تعرقل سير الأعمال الإدارية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، هذا ما يحتم علينا معرفة أسباب تفشي هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها وبالتالي يسهل تحديد آليات مكافحتها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هاذين الفرعين .

الـفـرع الأول: أسـبـاب الـفـسـاد الإداري

نظرا لأن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتشارك في بروزها العديد من العوامل فقد تعددت أبعادها وأسبابها لتمس مختلف الجوانب الشخصية والمؤسسية والبيئية.

1/- الأسـباب الشـخـصـيـة:

تشير الكثير من الدراسات أن هناك علاقة بين بعض خصائص الأفراد وممارساتهم الإدارية الفاسدة، التي يمكن إجمالها في ما يلي[1] :

1-1/- العـمـر :

إن حاجات الموظف الشاب كثيرة وموارده قليلة، ولكونه موظفا جديدا وحديث التعيين قد يكون سببا وراء الممارسات الإدارية الفاسدة.

1-2/- مـدة الـخـدمـة :

فقد يكون كبار الموظفين ممن تكون مدة خدمتهم طويلة، على معرفة تامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الخارجة عن القوانين والقواعد المعمول بها، ويساعد هذا الأمر على ارتكابها، وقد يكون الموظف حديث الخدمة أكثر ميلا لممارسة حالات الفساد الإداري بسبب تأثره السريع بزملائه في العمل.

1-3/- الـمـسـتـوى الـدراسـي :

إن تأكيد علاقة ممارسة الفساد الإداري بالمستوى الدراسي والتحصيل العلمي ربما تختلف باختلاف المجتمعات،فالمجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفؤ وقائم على أسس علمية يكون فيها نظام الخدمة المدنية ذو جدية ودقة في عمليات التوظيف فإنه يعمل على وصول الكفاءات المطلوبة بالتالي تقل عمليات الفساد الإداري ،في حين المجتمعات التي يكون مستوى التعليم فيها ضعيفا فهنا تحدث التلاعبات في التوظيف و بالتالي وصول أهل المعرفة و الرشوة إلى المنصب .

1-4/- الـمـهـنـة والـتـخـصـص :

من المتوقع أن تكون حالات الفساد الإداري أكثر وضوحا لدى الإداريين في الوظائف الحكومية أو منظمات الأعمال منها في الوظائف فنية التخصص، وربما يعود السبب إلى ممارسة الإداريين أعمالهم

[1] - عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري :أسبابه، أثاره وطرق مكافحته (إشارة لتجارب بعض الدول)، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ،ص 7.

تجعلهم على احتكاك مباشر بالناس تدفعهم في غالب الأحيان إلى فتح مواضيع يمكن النفاذ منها إلى دفع الرشوة وقبول وساطات أو غيرها من حالات الفساد الإداري.

بالإضافة إلى هذه الأسباب الشخصية التي تلعب دورا في انحراف الموظفين عن القواعد و القوانين التي تحكم العمل توجد أسباب أخرى لممارسة الفساد الإداري مثل ضعف الوازع الأخلاقي والديني والضعف في شخصية الموظفين ما يؤثر على سهولة إقناعهم والضغط عليهم من قبل رؤسائهم أو زملائهم في العمل للممارسات بعض الانحرافات التي تخل بالسير العام للأعمال أو تجاوز القواعد المعمول بها لغير المصلحة العامة.

2-/- العوامل المؤسسية والتنظيمية :

تتعدد الأسباب التنظيمية التي تقف وراء الممارسات الإدارية الفاسدة ويمكن الإشارة إليها فيما يلي [1]:

2-1/- ثقافة المنظمة وحجم المنظمة :

إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة و ايجابية تؤدي إلى إلتزام عالي والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية، قد يكون سببا لممارسات فاسدة إذ أن ضعف الثقافة التنظيمية عادة ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمة أو الإدارة الحكومية ، كما يعتبر كبر حجم المنظمة ولا سيما الإدارات العمومية، مرتبطا بوجود تضخم في الجهاز الإداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية، وهذه كلها تؤدي بدورها إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري لا يمكن السيطرة عليها بسهولة.

2-2/- ضعف نظام الرقابة :

إذ يجعل من ممارسات الفساد روتينا ساريا يمر بدون مسائلة أو حساب، فمنظمات الأعمال والإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظمها الرقابية وأساليب تقييم الأداء لديها فقد تطورت هذه النظم كثيرا وأصبحت الكثير من الأدوات الفاعلة التي تساعد في ضبط حالات الفساد الإداري.

2-3/- طبيعة العمل المؤسسي والهياكل التنظيمية وهياكل السلطة :

إن درجة وضوح العمل وأهداف المؤسسات ومنظمات الأعمال وشفافية عملها له أثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري، أما المؤسسات التي تقتضي طبيعة عملها الكثير من السرية والسرعة، ولديها موارد كثير بعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية فان حالات الفساد الإداري تكثر فيها ويمكن إخفاؤها بسهولة .

كما أن عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري في منظمات من هذا النوع أكثر من غيره.

[1] - سمر عادل حسين، الفساد الإداري :أسبابه، أثارة وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدارسات، العدد07 ، هيئة النزاهة، العراق، 2014 ، ص.ص، 145 -146.

2-4/- البطالة المقنعة وعدم الاستقرار الوظيفي :

إن وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالا فعلية قد يكون سببا وراء تفنن هؤلاء الموظفين في الطلبات وتعقيد سير المعاملات لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة وغيرها .بالإضافة إلى شعور الموظف لا سيما في الإدارات العليا من أن منصبه هو فرصة ينبغي أن يستغلها لفترة محددة، تجعل منه أكثر ميلا لممارسة حالات الفساد الإداري لغرض الثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة النزاهة والعدالة.

2-5/- الميل نحو المركزية و تخلف القيادات الإدارية :

يعتبر تركيز السلطات والصلاحيات في قمة الهرم الإداري وعدم تفويض للمستويات الإدارية الدنيا، من بين العوامل المشجعة لانتشار الفساد الإداري، حيث تؤدي هذه المركزية إلى تكريس بعض الآثار السلبية منها :اختناق العمل، بطئ القرارات الإدارية،إضعاف الروح المعنوية للموظفين، انخفاض الأداء، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بعض الانحرافات الإدارية كالوساطة لتسهيل بعض المعاملات بالإضافة إلى وجود نقص المعرفة في جوانب العمل الإداري لدى المديرين، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء العمل، مما يؤدي إلى تفشي بعض مظاهر الفساد الإداري[1].

2-6/غياب الشفافية :

يتسبب قصور و انعدام الشفافية في تغول الفساد داخل الأنظمة الإدارية ، فعندما تعقد المعاملات و الصفقات خلف الأسوار و تحت المناضد، يصبح من الصعوبة بمكان تقييم المعايير التي تمت على أساسها هذه الصفقات ، كما يصعب تحديد ما إذا كانت تخدم الصالح العام ،ومدى احترامها للقانون ، فعندما يخفى منتهك القانون سواء كان من القطاع العام او الخاص معاملاته فانه بالتالي يكون متهربا من المساءلة [2].

على الرغم من تعدد العوامل التنظيمية أو المؤسسية، التي تساهم في بروز بعض ممارسات الفساد الإداري، إلا أنه هناك تعدد في النظريات الإدارية الحديثة التي تعمل على القضاء على المشاكل الإدارية المختلفة ومنها ما تم ذكره سابقا كتخلف القيادات الإدارية وغيرها من الأسباب التي تؤدي في مجملها إلى تخلف المنظمات.

[1] - حاحة عبد العالي،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،ص.ص،73-76.

[2] - تقرير منظمة الشفافية الدولية ، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ،2005 ، ص 34.

3-/ الأسـبـاب الـبـيـئـيـة :

وتعد من بين أهم العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة الفساد الإداري وفيما يلي شرح مختصر لها [1]:

3-1/- الأسـبـاب الاقـتـصـاديـة :

وتعد من بين أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري، فالنقص في مداخيل الأفراد إلى مستويات متدنية من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلة الأجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور سبب مهم في زيادة ميول بعض الأفراد إلى تحقيق مداخيل إضافية من خلال طرق غير مشروعة، كما أن حالات التضخم وارتفاع الأسعار أسباب أخرى تنعكس على مداخيل الأفراد وتزيد من الأعباء المعايشة للفرد.

3-2/- الأسـبـاب الاجـتـمـاعـيـة :

وهذه الأسباب تكمن في تأثير القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية للمجتمع ومدى تمسكهم بها ونقلها إلى داخل الإدارة التي يعملون فيها، فوجود أطر أخلاقية لسلوكيات الأفراد في المجتمع ستكون بمثابة الموانع ضد الانحراف نحو ممارسة الفساد الإداري.

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دور بارز في ترسيخ ظاهرة الفساد ،وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم و الاخلاق في النفوس ،فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيما او اعرافا تعتبر قاعدة إنطلاق للسلوك التنظيمي للافراد إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الاداري و سلوكياتهم و من ثم التاثير على عملية اتخاذ القرار.

3-3/- الأسـبـاب الـسـيـاسـيـة:

حيث يتم التأثير على القرارات الإدارية من خلال الانتماءات السياسية وبالتالي سيشكل ذلك تكتل لتحقيق مصالح فئات معينة واستخدام القوانين باتجاه مصالح هذه الفئات على حساب فئات أخرى ويعتمد ذلك على مقدار السلطة والقوة التي تتمتع بها هذه الفئات إذا لوحظ أن الفساد يزداد كلما كانت هذه الفئات تتمتع بالسلطة والحرية على اتخاذ القرارات لأنها ستعمل على زيادة قوتها على حساب الفئات الأخرى لقضاء مصالحها الشخصية.

من بين أهم الأسباب التي تشجع على انتشار الفساد الإداري في المنظمات والبلدان على حد سواء هي الأسباب البيئية، التي يصعب التحكم فيها والحد منها نظرا لتعقدها وتشابكها، بقدر التحكم في الأسباب التنظيمية، لكن تبقى محاربة الأسباب البيئية المؤدية للفساد الإداري من أهم آليات مكافحة الفساد الإداري نظرا لتأثير البيئة الخارجية على المنظمات و الإدارات من بينها الأسباب البيئة المشجعة للفساد الإداري.

[1] - سعى حنان ،المرجع السابق ، ص46.

الـفـرع الـثـانـي: سـمـات الـفـســاد الإداري

يتسم الفساد الإداري بخصائص و صفات متنوعة و متجددة و متلازمة للظروف التي تساعد على وجوده يتمثل بعضا منها في الأتي [1]:

1-/ الســريــة:

عادة ما تكون أفعال الفساد و ترتيباته و إجراءاته و مفاوضاته تتم بشكل سري و غامض و في جو من الكتمان و التخفي .

2-/ تــعـدد الأطــراف:

هناك عدة أطراف تشترك في عمليات الفساد، حيث تتوقف استفادة طرف ما على استفادة طرف آخر في نفس الوقت، و بالتالي تكون هناك منافع متبادلة بين أطراف صفقة الفساد.

3-/ الـتـمـويــه:

تتلاقى بعض الانحرافات السلوكية كالتمويه و الاحتيال و التعتيم مع بعضها عند تنفيذ عمليات الفساد ، بغية الوصول لتحقيق الأهداف و المنافع الخاصة .

4-/ ســرعـة الـتـشـكـل و الـتــحــور :

يستطيع الفساد أن يتحور بتغيير أشكاله و مبرراته حسب البيئة التي ينشا و يترعرع فيها ، و بالتالي تتنوع الأصناف و المصالح التي تخدم رغبة الأطراف الفاسدة ، التي قد تكون في شكل هدايا ، أو الاستيلاء على الأراضي،وبيع المعلومات و إفشاء الأسرار و غيرها .

5-/ ســلــوك مـنــحــرف:

يعتبر الفساد سلوكا منحرفا عن القيم الأخلاقية، و مخالفا للقوانين و اللوائح الضابطة للعمل، وبالتالي فإن ممارسته تصنف فعلا إجراميا يعاقب عليه القانون.

6-/ ســرعــة الانــتــشــار :

يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار و خاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسؤولين المباشرين ،فتزداد بذلك سلطة الفاسدين و نفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعا أو كرها .

[1] - محمود إبراهيم احمد إبراهيم الرزيقي ، الشفافية كسلوك وظيفي و أثرها على الأداء الإداري، بالتطبيق على الامانة العامة لديوان الزكاة /السودان ، الخرطوم ، 2015، ص 38.

الـفـرع الـثـالـث: أثـار الـفـسـاد الإداري

لا يقتصر تأثير الفساد الإداري على الجهاز الإداري أو المنظمات بل يتعداه إلى جوانب أخرى سنعرضها في مايلي:

1-/ الآثـار الاقـتـصـاديـة :

للفساد الإداري العديد من الآثار الاقتصادية حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار حيث تعد الرشاوى والعمولات تكلفة، وبالتالي يتم إضافتها إلى تكلفة الخدمات أو السلع فيتحملها المستهلك في النهاية، كما يتعدى الأمر إلى تبذير و استنزاف المال العام عن طريق سوء التسيير الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج، خاصة حين يتم تجاوز الأولويات في جدول مشروعات التنمية، فبعض المشروعات رغم أنها ذات مردود اقتصادي منخفض إلا أنها يجرى تنفيذها استجابة لرغبات ومصالح شخصية [1].

2-/ الآثـــار الإداريـــة :

تبرز أثار الفساد الإداري من خلال السلوك المنحرف للعاملين والذي يعمل على إهدار مصالح المواطنين، نتيجة عدم الاعتماد على معايير موضوعية في عملية الاختيار والتعيين ما يؤدي إلى هجرة الكفاءات وعدم الاستفادة من قدراتها في التنمية، كما يحول ولاء الموظفين لأشخاص محددين بدل الولاء للمجتمع ككل، وتزيد درجة تأثير الفساد الإداري، كلما اعتاد الموظفون على الممارسات الإدارية المنحرفة عن قواعد وأخلاقيات العمل [2] .

3-/ الآثـار الاجـتـمـاعـيـة :

إن الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية بقدر ما يعيق التنمية الاقتصادية و برامجها ، يكون له أثار سلبية على المساواة والعدالة الاجتماعية ،فالموارد المخصصة للتنمية بما فيها المساعدات والقروض الخارجية سرعان ما تذهب إلى شرائح صغيرة من كبار المسؤولين ومن يرتبط بهم على شكل تسهيلات وقروض مسيرة أو على شكل نفقات حكومية لا يمكن تبريرها إلا بالممارسات الفاسدة[3].

4-/ الآثـــار الـقـانـونـيـة :

إن الفساد الإداري يمثل حالة عدم الامتثال للقانون والإضعاف لهيبة القانون ودوره المنظم والتوجيهي للسلوك والوظيفة العامة، لهذا فإن أي خروج عن هته القوانين يخل بالسير العام للمصالح المختلفة كما يؤدي إلى خلق الفوضى التي تقف كعائق في تطوير الجهاز الإداري والمنظمات[4] .

---

[1] -فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير، تخصص علوم إدارية، كلية الدارسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011 ، ص26.

[2] - نفس المرجع ، ص 26.

[3] - نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص360 .

[4] - نفس المرجع ، ص 361.

الـمـبـحـث الـثـانـي :طـرق الإدارة الـرقـمـيـة لـمـواجـهة الـفـسـاد الإداري

لقد جاء القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،المعدل و المتمم ، بتدابير وقائية هامة لمكافحة جرائم الفساد، وكان للتكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصالات دور هام في التجسيد الفعلي لهذه التدابير وعصرنة الإدارة بتطبيقاتها الالكترونية مما أدى إلى المساهمة في مكافحة الفساد.

ونذكر على الخصوص ما جاء في المادة(03) من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل و المتمم، التي حددت القواعد الواجب مراعاتها أثناء التوظيف كمبادئ النجاعة والشفافية، ومعايير موضوعية مثل الجدارة والإنصاف والكفاءة، وإتباع إجراءات مناسبة لاختيار الأفراد المرشحين لتولي الوظائف العمومية.

كما أوجب المشرع من خلال هذا القانون التصريح بالممتلكات من طرف الموظف العمومي عند توليه الوظيفة أو العهدة الانتخابية وعند نهايتهما، وهذا قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والعمومية.

ودائما في إطار تجسيد كل هذه التدابير الوقائية لمكافحة الفساد ومن أجل عصرنة الإدارة الجزائرية ومواكبتها للتطورات الكبيرة في مجال الخدمات الالكترونية ، ولاسيما بعض التطبيقات التي تساهم بشكل واسع في تقديم خدمة عمومية متميزة وسريعة وغير مكلفة من جهة وتساهم كذلك بشكل واسع في محاربة كل أشكال الفساد من جهة أخرى.

لذلك ومن خلال هذا المبحث سنبرز كيف ستساهم الإدارة الرقمية في محاربة الفساد الإداري.

الـمـطـلـب الأول: آلـيـات الإدارة الـرقـمـيـة فـي مـكـافـحـة الـفـسـاد الإداري

حتى تتمكن الإدارة الرقمية من مكافحة الفساد الإداري عليها بتفعيل الآليات التالية :

الـفـــرع الأول : الـــرقـــابـــة الـــرقـــمـــيـــة

إن المشكلة في العمل الرقابي التقليدي هو مدى قدرته على توفير المعلومات للنشاط الذي تعمل على ممارسة النشاط الرقابي عليه ،و على سبيل المثال يتطلب العمل الرقابي توفير الآلاف من الوثائق و مراجعتها لتحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلالها تحديد الانحراف أو الخلل في العمل التنفيذي و غيرها من مظاهر الفساد داخل الإدارة و إجراء العديد من أعمال التحري و إجراء المقابلات مع مختلف العاملين بالمستويات التنظيمية و بالتالي يعني ذلك الحاجة إلى مزيد من الموارد البشرية و المادية ،فضلا عن الوقت المطلوب لانجازها دون التأكد من تحقيق نتائج مؤكدة و دقيقة [1].

[1] - مسعودي مسعودة – الادارة الالكترونية و دورها في مكافحة الفساد الاداري (دراسة حالة بلدية اولاد خالد –ولاية سعيدة) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية –تخصص سياسات عامة و تنمية – كلية الحقوق و العلوم السياسية –قسم العلوم السياسية – جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة – 2018/2017- ص 88.

إن الرقابة الرقمية تهدف إلى الانتقال من العمل الرقابي التقليدي إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة في عمليات الاطلاع على الوثائق و الاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي و من أهمها شبكات الحاسب الآلي لتسهيل الحصول على البيانات و المعلومات ، و هذا ما سيفعل عملها في تحديد مناطق الفساد الإداري و المالي ،و إلى زيادة فاعلية أنظمة دعم القرار و تسهيل عمل الأجهزة الرقابية الذي يؤدي بالتالي للقضاء على مكامن الفساد ، و توفير البيانات من خلال قاعدة المعلومات و إمكانية الوصول إليها سيساعد بإزالة الغموض عن الكثير من القضايا و يمكن الرقباء و المفتشين من مراجعة حالات الانحراف في حال وقوعها و اتخاذ التدابير اللازمة لحلها و معاقبة مرتكبيها [1].

إن الرقابة الرقمية تعتبر أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الحاصلة بالتنفيذ أولا بأول، من خلال رصدها الانحرافات خلال التنفيذ، و اطلاع الإدارة عليها، ما يمكنها من التعرف على مواطن الخلل قبل وخلال التنفيذ، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها وذلك لما تتوفر عليه الرقابة الرقمية من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري وهي كالتالي [2]:

- ❖ تستطيع الرقابة الرقمية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات، بوقت حدوثها، و إعطاء التنبيه بشكل الكتروني ، من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل بشري.
- ❖ توفر الرقابة االرقمية استخداما فعالا لأنظمة المعلومات وتوفير قاعدة معلومات، عن أداء وأنشطة الجهات التنفيذية، لتكون جاهزة عند حاجة الإدارة العليا لاتخاذ قرار معين.
- ❖ تعد الرقابة الرقمية عنصرا أساسيا، لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة على أداء الجهات التنفيذية في المنظمة، والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.
- ❖ الرقابة الرقمية ، تفعل موضوع الشفافية، للجهات التنفيذية، ما يؤدي إلى وضوح نشاطات تلك الجهات الرقابية.
- ❖ تعد الرقابة الرقمية، إحدى الوسائل الحديثة، لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة، في كشف الإساءة الوظيفية، وتسريب البيانات.تعمل الرقابة الرقمية على الحد من مظاهر الفساد الإداري التي تصدر من الموظفين و سهولة اكتشافها و تصحيحها بسبب الرقابة المستمرة [3].

---

[1] - مسعودي مسعودة ، المرجع السابق ، ص 89.

[2] - عماد علي سلامة الكساسبة، اثر الرقابة الالكترونية في جودة الخدمات الداخلية في مصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الالكترونية ،تخصص أعمال الالكترونية، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط، .الأردن، 2011 ، ص 25 .

[3] - مسعودي مسعودة ، المرجع السابق ، ص 89.

❖ تحفيز العلاقات القائمة على الثقة مما يقلل من تقاعس الموظفين في أداء مهامهم و ضمان ولائهم للإدارة ، و التقليل من خيانة الموظفين و قيامهم بأعمال غير مشروعة تمس الإدارة .

إن استخدام الأنظمة الرقمية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وستكون نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية بالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري؛ و إلى زيادة أنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية وستؤدي إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري، كما تسهل الرقابة الرقمية في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة حيث يعمل التنبيه الإلكتروني على وجود انحرافات ما يؤدي إلى المعالجة الفورية وتوفير الكثير من الوقت والتكلفة، نظرا لتوفر المعلومات من خلال قواعد معلومات تتميز بسهولة الوصول والتي تعمل على إزالة الغموض عن الكثير من القضايا وتمكن من الرقابة بكفاءة وفعالية ما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة[1].

الـفـرع الـثـانـي : الـتـوقـيـع الالـكـتـرونـي

تقوم الادارة بتقديم خدمات عامة للجمهور ، كما تقوم بنشاطات و أعمال و تصرفات في شكل مستندات أو مخرجات ، و لكي تكون لهذه المستندات الفاعلية و الضمان و الحجية في الإثبات و الصفة الرسمية ،فلا بد أن تحمل التوقيع الالكتروني للمسؤول أو ممثل الادارة و منه سنتطرق إلى تعريف التوقيع الالكتروني ثم إلى صور التوقيع الالكتروني و أخيرا نتناول دور التوقيع الالكتروني في محاربة الفساد الإداري [2].

أولا / تعريف التوقيع الالكتروني :

يقصد بالتوقيع الالكتروني أي رمز أو وسيلة بصرف النظر عن التقنية المستخدمة إذا ما تم نسبته إلى شخص يرغب في توقيع مستند .

و يقصد أيضا بالتوقيع الالكتروني : " مجموعة من البيانات قد تأخذ حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مستحدثة في رسالة بيانات أو مضافة عليه أو مرتبطة بها ارتباطا منطقيا و له طابع منفرد مما يسمح بتحديد شخصية الموقع و يميزه عن غيره و ينسب إليه محررا بعينه ". و قد يعتبر التوقيع الالكتروني مجموعة من عناصر التشفير الشخصية أو مجموعة من المعدات التي تمكن من التدقيق في الإمضاء الالكتروني[3] .

[1] - سعى حنان ، المرجع السابق،ص 54.
[2] - بشير عباس ، الادارة الرقمية المجالات و التطبيقات ، مركز الامارات للدراسات و البحوث االاستراتيجية ،ابوظبي،ط01 2005 ، ص 177.
[3] - مسعودي مسعودة ، المرجع السابق ، ص 91.

ثانيا / صور التوقيع الالكتروني :

للتوقيع الالكتروني نوعان الأول رقمي أو كودي و الثاني عن طريق القلم الالكتروني و سوف نتعرض لهما على النحو التالي :

1- التوقيع الرقمي أو الكودي:

وهو يقوم على فكرة الرموز السرية و المفاتيح غير المتناسقة (المفاتيح العامة و المفاتيح الخاصة) و يعتمد هذا التوقيع في الوصول إليه على فكرة المعادلات الرياضية المعقدة من الناحية الفنية كإحدى وسائل الأمان القانونية بين الإدارة الالكترونية و المتعامل معها.

و للتوقيع الرقمي فوائد عديدة منها أنه يسمح بإبرام التعاقدات و إصدار القرارات عن بعد دون حضور المتعاقدين بأنفسهم (بدون حضور أحد الأطراف أمام الأخر)[1] .

2- التوقيع بالقلم الالكتروني :

يقوم على فكرة إستخدام قلم إلكتروني حسابي يمكن من الكتابة على شاشة الكمبيوتر، و يقوم هذا البرنامج بوظيفتين ، الأولى خدمة التقاط التوقيع ،و الثانية خدمة التحقيق من صحة التوقيع [2].

و يتم التحقق من صحة التوقيع بوسائل إلكترونية عديدة أهمها :

البصمة الشخصية أو مسح العين البشرية أو خواص اليد البشرية أو التوقيع الشخصي أو البطاقة الذكية.

ثـالـثـا / دور الـتـوقـيـع الالـكـتـرونـي فـي الحد مـن الـفـساد الإداري :

بعد ما كانت الأعمال و التصرفات التي تقوم بها الإدارة تكتسب الحجية و الرسمية عن طريق التوقيع التقليدي عليها من طرف المدير أو الموظف المخول له قانونا ذلك ، بحيث تكون الأعمال و التصرفات الإدارية قابلة للتلاعب فيها و تغيرها من قبل الموظفين داخل الإدارة بسهولة كبيرة ،فيصعب على المسؤولين اكتشاف ذلك و بالتالي هذا الأمر ساعد على انتشار الفساد الإداري بمختلف أنواعه و تهرب المسؤولين عنه من العقاب و تحمل مسؤولياتهم ،و بالتالي انتشار الرشوة و التزوير في الوثائق الإدارية ،فبخروج الإدارة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية تعتمد على تقنيات المعلومات و الاتصالات و بهذا أعطى التوقيع الالكتروني للمتعاملين مع الإدارة ثقة و أمان و ضمان ،فإذا كان الأصل أن التعامل عبر الشبكات الالكترونية ،يثير قلق و خوف كثير من الناس الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الشبكات .

[1] - مسعودي مسعودة ، المرجع السابق ، ص 91 .
[2] - بشير عباس ، المرجع السابق ، ص 177.

لذلك فإن اللجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الالكتروني يتم معه بعث الثقة و مستوى الأمن و الخصوصية بالنسبة للمتعاملين على شبكة الانترنت مما يساعد على التقليل من مظاهر الفساد الإداري.

كما يمكن الحفاظ على سرية المعلومات بما فيها معلومات الحكومة الالكترونية،و سرية الرسائل المرسلة و المعلومات الصادرة من الإدارة و حمايتها من التزوير و التلاعب بها و إفشائها من قبل الموظفين.

كما لا يمكن لأي شخص مهما كانت قدرته معرفة أو الاطلاع على الرسائل او التعديل او التحريف ، فيها سواء تعلقت بالمعلومات الإدارية أو الأعمال الالكترونية الأخرى .

يمكن عن طريق التوقيع الالكتروني تحيد هوية المرسل و المستقبل إلكترونيا و التأكد من مصداقية الأشخاص و المعلومات و القرارات و أنها نفس المعلومات الأصلية،و أنه لم يتم العبث بها من قبل الأشخاص المحترفين أو الموظفين ،وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات و عدم تداولها[1].

و بالرجوع إلى التشريع الجزائري ، فنجد أن المشرع الجزائري اعتمد التوقيع الالكتروني في نص المادة 2/327 من القانون المدني الجزائري[2] و التي تنص على :" يعتد بالتوقيع الالكتروني و فق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر1 أعلاه " ، و ذلك من أجل إضافة الحجية على المحررات الالكترونية، هذا و لم يغفل المشرع مجال الجريمة الالكترونية حيث اصدر قانون رقم 04/15 المؤرخ في 10نوفمبر 2004 المعدل و المتمم بقانون العقوبات [3]و الذي ينص على الحماية الجزائية لأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ،كالدخول الغير مشروع لأنظمة المعلوماتية،تغيير أو إتلاف المعطيات ، و في سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الالكترونية ، قانون رقم 09/04 المؤرخ في 05 أوت 2009 و الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها و تضمن القانون 19 مادة موزعة على ستة فصول .

الـفــرع الـثالــث : الـتـصديـق الالـكـتـرونــي

هو عملية قانونية فنية تهدف إلى إثبات أن الرسائل و التوقيع الالكتروني صادرة ممن نسب إليه ،دون تحريف أو تزييف أو تزوير تتم بواسطة طرف محايد مستقل ،و قد جاء النص على تنظيم إجراءات التصديق و الجهات المكلفة بخدمة التصديق و الشهادات الصادرة عنها في القانون 15-04 المحدد للقواعد

[1] - مسعودي مسعودة،المرجع السابق،ص 93.
[2] - قانون رقم 10-05 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل و المتمم للأمر 58-75 المؤرخ في 26سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم ،جريدة رسمية عدد 44، المؤرخة في 26جوان 2005،ص17.
[3] - قانون رقم 15-04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل و المتمم للامر رقم 156-66 المؤرخ في 08 جوان 1966و المتضمن قانون العقوبات ،جريدة رسمية عدد 71، المؤرخة في 10 نوفمبر 2004 ، ص 04 .

العامة المتعلقة بالتوقيع الالكتروني و التصديق الالكتروني[1] ،و قد عرف من خلاله شهادة التصديق الالكتروني و سلطات التصديق الالكتروني ،النظام القانوني لتادية خدمات التصديق الالكتروني ،والعقوبات المالية و الإدارية في حال عدم احترام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني أعباء و سياسة التصديق الالكتروني[2].

و كان المشرع قد عرف مقدمي خدمات التصديق الالكتروني قبل صدور قانون 15-04 و ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 162 – 07 المؤرخ في 30 ماي 2007[3]، حيث نصت المادة 03 مكرر من قانون 15-04 على :" كل شخص في مفهوم المادة 8 فقرة 8 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 و المذكور أعلاه يسلم شهادات أو يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الالكتروني".

و بالرجوع إلى المادة 8 فقرة 8 من القانون رقم : 03-2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية[4] ،نجد أنه يعرف موفر الخدمات على أنه :" كل شخص طبيعي أو معنوي يقدم خدمات مستعملا وسائل المواصلات السلكية و اللاسلكية ".

يتطلب ممارسة هذا النشاط الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ،و هذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق و واجبات مؤدي الخدمات و المستعمل لها و الأشخاص الذين يجوز لهم قانونل ممارسة هذا النشاط ،و بالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاط إقتصادي يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري و بالتالي تكون جهة التوثيق الالكتروني مسؤولة عن توثيق العقد الالكتروني ،الامر الذي يجعل الوضع تطبيقا لمهمة الموثق العادي[5] .

---

[1] - قانون 04-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015،يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الالكتروني و التصديق الالكتروني ، الجريدة الرسمية عدد 06 ، المؤرخة في 10 فبراير 2015،ص 06.

[2] - شهرزاد مناصر ،البنية القانونية كمطلب أساسي لبناء الادارة الالكترونية و تطبيقها في الادارة المحلية ،طالبة دكتوراه علوم ،شعبة القانون ،تخصص تنظيم إداري ،قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية ،العدد 05 ، ديسمبر 2018، ص253.

[3] - المرسوم التنفيذي 162-07 المؤرخ في 30 ماي 2007، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 123-01 المؤرخ في 09مايو 2001 ،المتعلق بنظام الاستغلال المطبق نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية ،الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 07جوان 2007 ، ص 12.

[4] - قانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05أوت 2000 ،يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ،الجريدة الرسمية عدد 48 المؤرخة في 06 أوت 2000، ص 6 ، الملغى بموجب القانون رقم 18/04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية ،جريدة رسمية عدد 27 ، المؤرخة في 13 مايو 2018،ص 03.

[5] - عوني نادية ،تقييم التجربة الرقمية في الادارة المحلية الجزائرية (دراسة ميدانية بلدية سعيدة) ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تسيير إدارة جماعات محلية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة االدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة ،2016-2017، ص 56.

الـمطـلـب الـثـانـي : إستراتيجية الإدارة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري

إن الإدارة الإلكترونية؛ تشمل في مضمونها تبسيطا للإجراءات وتقييما للأداء والرقابة الآنية، كأحد وظائفها الرئيسية، حيث أن الإدارة الرقمية عملت على تعزيز وتفعيل دور الشفافية والمساءلة ما قد يجعل منها إستراتيجية شاملة لمواجهة الفساد الإداري على النحو التالي[1]:

الـفـرع الأول : الشـفـافـيـــة

يعد عنصر الشفافية من أهم دعائم الحكم الراشد ، حيث يؤدي غياب الشفافية و تعقيد الإجراءات و عدم الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين إلى تعطيل الأداء الحكومي و بالتالي تعطيل مصالح الشعب [2] ، و تحقيق الشفافية يتأتى من خلال الإتاحة الكاملة و المتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات و الإجراءات و الخدمات العامة للجميع من أفراد و مؤسسات حكومية او خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية .

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يسهل من وضوح الأهداف والغايات والخطط بالإضافة إلى المساعدة في وضوح الإجراءات وسهولة تدفق المعلومات، وسهولة تداول ونشر التقارير الإدارية و المالية مع أصحاب المصلحة عبر الوسائل الإلكترونية.

فأهمية الشفافية تتمثل في[3] :

- توعية المواطنين و إطلاعهم على الخيارات المتاحة .
- تعتبر آلية لتحقيق المساءلة الإدارية .
- تساهم في الحد من انتشار الفساد الإداري و محاصرته و القضاء عليه .
- تعمل الشفافية على تحقيق الترابط بين المستويات الإدارية و التنفيذية داخل المنظمة،و التكامل بين أهدافها .
- إشاعة النظام و الانضباط و الثقة.
- المساعدة على اختيار عاملين و قيادات تتصف بالموضوعية و النزاهة و الولاء.

[1] - عبد الماجد شحدة خليل العالول، مدى توافر متطلبات نجاح الادارة الالكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة واثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادار اعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011 ، ص.ص،84-85.

[2] - الشايب محمد ،الحكومة الالكترونية كألية لتوطيد الحكم الراشد ،دراسة في تطبيقات العالم المتقدم و النامي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 ، 2009، ص 89.

[3]- محمود إبراهيم احمد إبراهيم الرزيقي ، المرجع السابق، ص 26.

أما فيما يخص أهداف الشفافية فهي كالتالي[1]:

- محاربة الفساد بكافة صوره و أشكاله .
- تعزيز الرقابة الإدارية و زيادة كفاءتها من خلال الدقة و الوضوح في القوائم المالية و الممارسات الإدارية المعمول بها .
- إغلاق الروتين أمام الروتين و البيروقراطية الإدارية.
- توفير الوقت و التكاليف و تجنب الإرباك و الفوضى في عمل العاملين.
- ترسيخ قيم التعاون و تضافر الجهود و وضوح النتائج، إذ يكون أداء الأعمال و المحاسبة عليها جماعيا.
- منع الممارسات الإدارية الخاطئة .

فالشفافية تعتبر عامل أساسي لترسيخ العدالة و تكافؤ الفرص ،كما تلعب دورا هاما في محاربة الفساد الإداري من خلال كسر احتكار المعلومات ،و هذا ما أكدته المادتين 10 و 13 من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد ،فيما يخص السبل الواجب إتباعها للوصول إلى مجتمع يدعم الشفافية و النزاهة[2].

الـفـرع الـــثـانـــي : الـمـــســاءلـة

تتسم أنظمة الرقابة في المجال الإداري بعدم الفعالية ، و ذلك بالرغم من كثرة الهيئات الرقابية و التأديبية داخل السلطة التنفيذية ، غير أنه لم يتم التوصل إلى ضبط المخالفات و متابعة مرتكبيها و الحد من سوء الإدارة ، علاوة على ذلك فان مختلف الإدارات القطاعية أو الوزارية لا تلتزم بتقديم التقارير حول نشاطاتها دوريا تطبيقا للقوانين ، مما يقضي على عامل الردع القانوني ، ويشجع على انتشار مظاهر التسيب الإداري و اتساع رقعة الفساد [3].

---

[1] - محمود إبراهيم احمد إبراهيم الرزيقي ، المرجع السابق، ص 29 .

[2] - أنظر المادة 10و 13 من إتفاقية الامم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة بنيويورك ،31أكتوبر 2003،مصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ،جريدة رسمية عدد 26 ، المؤرخة في 25أفريل 2004.

[3]- علي غربي ، نحو إدارة عمومية إلكترونية للحد من الفساد الاداري بالجزائر ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة 02 ، الباحث الاجتماعي ، العدد 12 ،ربيع 2016، ص 61.

إن تطبيق الإدارة الرقمية يوفر هيكل تنظيمي مناسب للمنظمة يسهل مساءلة المستويات الإدارية المختلفة، ويساعد الموظفين سواء كانوا منتخبين أم معينين في تقديم تقارير دورية منتظمة عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، ويساعد كذلك على توفير المعلومات اللازمة لتقييم البرامج والمشاريع والخطط، كما يساعد في انتظام الاجتماعات المختلفة داخل المنظمة بما تقدمه من مزايا تمكن أعضاء هذه الاجتماعات من عقدها عن بعد، وتسهل عملية استقبال الاقتراحات والشكاوى من الجمهور أو العاملين عبر البريد الالكتروني، أو صندوق الشكاوى على الموقع الإلكتروني للمنظمة[1].

الـفـرع الـــثـــالـــث : تـفـعـيـل مـبـدأ الـمـــساواة

تقدم المرافق العامة خدمات إلى من يطلبها من الأفراد دون تمييز بينهم ،و المرافق العامة يجب أن تلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين لها ،حيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع ، بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت و هذا ما نص عليه المرسوم الرئاسي 03/16 المنشئ للمرصد الوطني للمرفق العام ، الرامي إلى مواصلة الإصلاحات الخاصة برقمنة و عصرنة خدمات المرفق العمومي من خلال الاستجابة لتطلعات المواطن ومقتضيات التطور التكنولوجي والتمدن والحداثة، حيث يكلف المرصد في مجال استفادة المواطنين من المرفق العام بدراسة واقتراح كل تدبير يرمي على الخصوص إلى ترقية حقوق مستعملي المرفق العام وحمايتها وكذا المساواة في الاستفادة من المرفق العام. .

فالمواطن يعلق أمال كبيرة في نظام الإدارة الالكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة عملية ،و ذلك يؤدي إلى التقليل من التمييز بين الأفراد على أساس الشخصية أو علاقات القرابة أو الطائفية و الانتماء السياسي و غيرها من الأمور التي تسبب الفساد داخل الإدارة و التي تمنعها مبدأ حياد الإدارة .

إن الإدارة الالكترونية بما تقدمه من خدمات الكترونية تجعل من جميع المتعاملين مع المرافق العامة متساويين في إتباع إجراءات الحصول و الاستفادة من هذه الخدمات و كذلك يجعل الموظفين القائمين على هذه المرافق يعملون في حدود وظيفتهم دون الإخلال بها ،هذا من شانه محاربة الفساد الإداري أو التقليل من مظاهره داخل الأجهزة الإدارية في ظل نظام قائم على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد و معاقبة مرتكبيه[2] .

[1] - سعى حنان ، المرجع السابق ، ص54

[2] - مسعودي مسعودة ، المرجع السابق ، ص 82.

الــفــرع الــرابع : تـبــسـيــط الإجـــراءات

تجد عملية تبسيط الإجراءات أساسها القانوني في المرسوم التنفيذي 131/88 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن[1]، وهو ما يدل على أن تبسيط الإجراءات ليس بالانشغال الحديث للسلطات العمومية في الجزائر ، بل سبق تنظيمها والنص عليها من قبل، ونجد أن هذا المرسوم قد اعتبر بأن تبسيط الإجراءات يعد أحد التزامات الإدارة حيث نص في مادته 01/21 على ما يلي: "يجب على الإدارة حرصا منها على تحسين نوعية خدماتها باستمرار وتحسين صورتها العامة باعتبارها تعبيرات السلطة العمومية أن تسهر على تبسيط إجراءاتها، وطرقها، ودوائر تنظيم عملها وعلى تخفيف ذلك".

إن تطبيق الإدارة الرقمية يتطلب إعادة هندسة العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات واستكمال اللوائح والأنظمة، الأمر الذي سيقلل من درجة السلطة التقديرية المتاحة للعاملين في التعامل مع الجمهور أو استخدام الموارد.

ومما سبق يمكننا القول أن الإدارة الرقمية ومن خلال المزايا العديدة التي وفرتها مثل سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها، ونقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية، وتقليص المخالفات نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته، أدت إلى نقلة نوعية، وتحول إيجابي في السرعة والفعالية في عمل الجهاز الإداري ، بالإضافة إلى الشفافية، والنزاهة التي تضمنها تكنولوجيا المعلومات كآلية لتقديم الخدمات، والتي تمثل في مجملها شروط تبنى على أساسها الخدمة الرشيدة وذات الجودة العالية، ما يقضي على ظاهرة الفساد الإداري التي تطال المنظمات[2].

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 131/88 المؤرخ في 04ماي 1988 ، ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن ، الجريدة الرسمية ، عدد 27 ، الصادر بتاريخ 06 يوليو 1988، ص 1013.
[2] - سعى حنان، المرجع السابق،ص 55.

المـطـلـب الـثـالـث : تـطـبـيـقـات الادراة الـرقـمـيـة فـي بـعـض الإدارات

في إطار سياسة الدولة الهادفة للتغير و مواكبة التطورات الحاصلة ،شرعت الجزائر في تطبيق بعض خدمات الإدارة الرقمية و التي مست بعض القطاعات وفق الأتي :

الـفــرع الأول :في مجال تسيير الصفقات العمومية

تجسيدا لعصرنه إجراءات إبرام الصفقات العمومية، ولاسيما ما جاء في قانونها الجديد للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام لسنة 2015 [1]، حيث خصص المشرع إجراءات هامة لمكافحة الفساد ولاسيما في المواد من 88 الى94 ،فقررت الحكومة إعداد مشروع أرضية إلكترونية والتي كانت من المفروض أن تدخل حيز التنفيذ في الثلاثي الثاني لسنة 2017 ، لتسهل عملية منح الصفقات العمومية على أساس تمكين كل المتعاملين المعنيين الاطلاع على الخط ومتابعة كل ما يتعلق بدفع مستحقاتهم المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية،الشيء الذي سيؤدي بالضرورة إلى إبعاد كل السلوكيات المشبوهة ولاسيما تلك المتعلقة بالرشوة والمحاباة والتي قد تقع بمجرد الاتصال المباشر بين مسير أو موظف المصلحة المتعاقدة مع المتعامل المكلف بتنفيذ الصفقة العمومية.

وبتجسيد هذه الأرضية الإلكترونية سوف تعطي دفعا كبيرا أولا للتحكم أكثر في إجراءات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية من جهة، وتكرس مبدأ الشفافية والفعالية في مجال الصفقات، وبالتالي مكافحة شبهات الفساد سواء من الموظف العمومي أومن طرف المتعاملين المتعهدين الذين يدفعون أحيانا أصحاب المصالح المتعاقدة إلى تمكينهم من امتيازات غير مبررة وذلك مقابل دفع لمزيات غير مستحقة من جهة ثانية.

هذه التجربة الرقمية في مجال الصفقات العمومية طبقت من طرف وزارة البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية ، حيث أشرف، يوم 05 أوت 2020، وزير البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، رفقة كل من الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، و الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة، على الإطلاق الرسمي لبوابة المناقصات و الاستشارات لقطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، التي تم إعدادها و تطويرها بالتشاور و التنسيق بين الأطراف الثلاث، تجسيدا لبنود الاتفاقية الإطار التي تم إبرامها في شهر جوان المنصرم، و الرامية، للتذكير، لتشجيع و مرافقة الشباب حاملي المشاريع.

للإشارة، تعد هذه البوابة، رغم أنها لا تغني عن الأحكام القانونية السارية المفعول المتضمنة إلزامية إشهار الصفقات العمومية بالوسائل المكتوبة، من بين الأدوات الحديثة التي سيعتمد عليها لإضفاء تكافؤ، شفافية و منافسة أكبر على مسارات الظفر بها، كما يعول عليها لتصبح من ضمن الوسائط الأكثر نجاعة

[1] - المرسوم الرئاسي رقم 247 - 15 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015 ، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،الجريدة الرسمية عدد 50 ،بتاريخ 20 سبتمبر2015 .

لتمكين المقاولين الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة و الناشئة، من المشاركة في مشاريع الطلب العمومي، و بالتالي في مجهود التنمية الوطنية.

الجدير بالذكر، أن هذه البوابة الجديدة سيتم من خلالها، كمرحلة أولى، نشر كل الصفقات العمومية المتعلقة بانجاز مشاريع شقي البريد و الاتصالات، على أن تتجسد بواسطتها، في المرحلة الثانية، عملية رقمنة كاملة لمسار الصفقات من بدايته إلى نهايته، إنطلاقا من نشر دفاتر الشروط و إلى غاية المنح النهائي. و علاوة على تضمنها لخانة يمكن الاطلاع من خلالها على النصوص القانونية المطبقة على الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، تتميز البوابة بطابعها التفاعلي، إذ تشتمل على نافذة مفتوحة لكل الفاعلين المهتمين بإبداء مساهماتهم و مقترحاتهم لتحسين آدائها و إثراء محتواها.

في نفس السياق، و بالموازاة مع الاطلاق الرسمي للبوابة، سيتم الاعلان عن حملة لإبداء الرغبة(manifestation d'intérêt)، مصوبة تجاه المؤسسات المصغرة و الناشئة الناشطة في مجالي البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، التي ستشكل إسهاماتها في هذا الصدد، مورد معلومات سينبني عليه بنك معطيات مرجعي تحصى فيه هذه المؤسسات التي سيعتمد عليها كشريك فاعل في برامج تنمية القطاع[1].

حيث يتم الولوج الى الموقع عن طريق الرابط التالي : www.safqatic.dz

بعد الدخول الى الموقع على المتعامل تسجيل الدخول ، حتى يتمكن من الولوج الى الموقع و يطلع على العروض و المناقصات و الاستشارات المعروضة.

[1] - جريدة الحياة العربية – بيان الإطلاق الرسمي لبوابة المناقصات و الاستشارات لقطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية- اطلع على الموقع يوم 05اوت 2020 على الساعة 11 صباحا – www.elhayatalarabiya.net





الشفافية، المساواة وحرية الوصول إلى الطلبات العمومية

تشجيع مبادرات الشباب

تريدون الحصول على فرصة للظفر بصفقة في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

يمكنكم الإطلاع من خلال هذه البوابة على كل الصفقات العمومية المتعلقة بانجاز مشاريع مؤسسات و هيئات القطاع، فهي إذا أداة لإضفاء تكافؤ، شفافية و منافسة أكبر في هذا المجال، كما يعول عليها لتصبح من ضمن الوسائط الأكثر نجاعة لوصول المقاولين الشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة و الناشئة، إلى الطلب العمومي.

كما تتميز البوابة بطابعها التفاعلي، إذ تشتمل على نافذة مفتوحة لكم لإبداء مساهماتكم و مقترحاتكم لتحسين آدائها و إثراء محتواها.

في الأخير، تجدر الإشارة أن هذه البوابة لا تغني عن الأحكام القانونية السارية المفعول المتضمنة إلزامية إشهار الصفقات العمومية بالوسائل المكتوبة.

صورة لصفحة الموقع



صورة لصفحة اعلان المناقصات الوطنية

الــفــرع الــثــانــي :في مجال خدمة الشبابيك الإلكترونية لطلب الوثائق الإدّارية.

تنهض فلسفة الإدارة المحلية في الجزائر على أنها تقريب الإدارة من المواطن ، و تحقيقا لذلك سعت إلى ضرورة العمل على الانتقال من الأسلوب المركزي إلى الأسلوب اللامركزي ، و من طابع الحكم الوطني إلى طابع الحكم المحلي ، ونتيجة لذلك فقد ازدهرت أهمية الإدارة المحلية ،خاصة مع ما تلعبه من دور في تحقيق التنمية المحلية .

و في هذا المسعى تعد الجزائر من بين الدول التي تهدف من خلال إدارتها المحلية ، إلى ترقية نوعية الخدمة العمومية في جميع المجالات ، و لا أدل على ذلك إلا المراسيم المختلفة التي تم إصدارها كالمرسوم الرئاسي 03/16 المنشئ للمرصد الوطني للمرفق العام ،الرامي إلى مواصلة الإصلاحات الخاصة برقمنة و عصرنة المرفق العمومي و الاستجابة لتطلعات المواطن و مقتضيات التطور التكنولوجي و التمدن و الحداثة ، و المرسوم التنفيذي 131/88 المنظم للعلاقة بين الإدارة و المواطن ، و الهدف من هاته المراسيم هو القضاء على الممارسات البيروقراطية ، إلى جانب تعزيز الشفافية و الفعالية ، و توسيع المشاركة الشعبية ، و ضمان الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية .

إن الكثير من مظاهر معاناة المواطن الجزائري مع الإدارة العمومية قد ولت خاصة منها ما يتعلق ، بالأخطاء في كتابة الأسماء و الألقاب ، أو أخطاء تعود لرداءة الخط و عدم كتابة الحروف بطريقة صحيحة بدون أن ننسى الأخطاء التي تقع نتيجة تعريب بعض الأسماء من الفرنسية حيث يستبدل حرف بأخر عند كتابته باللغة العربية ،خصوصا و أن بعض الحروف باللغة العربية لا تجد ما يقابلها باللغة الفرنسية ، مثل هاته الأخطاء تثقل كاهل المواطن في ضرورة إعادة تصحيحها ، و ما يؤرق المواطن أيضا تشتت الوثائق بين البلديات حيث يجد نفسه مجبرا على التنقل للبلديات المسجلين بها لاستخراج الوثائق أو تصحيح الأخطاء ،و تزداد حدة الظاهرة مع الروتين البيروقراطي ، ومظاهر الفساد و المحسوبية المستشرية عند الكثير من الموظفين [1]، خاصة بعد صدور التعليمة الوزارية 2014/1469 التي صدرت بهدف التحسين المستمر للخدمات المقدمة للمواطنين في مجال استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية و عدم عرقلة مصالحهم المرتبطة بهذه الوثائق.

تعتبر تقنية الشبابيك الالكترونية لطلب الوثائق الإدارية من الخدمات المهمة التي تقدمها الإدارة الرقمية للمواطنين ، خاصة و أن التعليمة الوزارية رقم 2011/1599 و المتعلقة بسهر الحكومة على تحسين الخدمة العمومية نصت على جملة من الإجراءات الهادفة إلى إقامة الانضباط في علاقة الخدمة التي تربط الإدارات المحلية بالمواطن و خاصة ما تعلق بآجال تسليم الوثائق الإدارية ،حيث أصبحت توفر لهم مختلف الوثائق التي يحتاجونها في حياتهم اليومية في ظرف قصير ودون الانتظار في طوابير طويلة كما كانت عليه سابقا.

[1] - علي غربي ، المرجع السابق ، ص 62.

هذه الميزة نلاحظها اليوم خاصة على مستوى شبابيك الحالة المدنية بالبلديات التي تسمح للمواطنين الحصول على مختلف عقود الحالة المدنية من أية بلدية كان فيها ،و كذا إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وذلك نتيجة رقمنة كل هذه الأخيرة على المستوى الوطني و هذا تنفيذا لتعليمة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم: 1435 المتعلقة بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

ودائما في نفس السياق نشير إلى التقنية الإلكترونية على الخط التي تمكن المواطنين الذين لديهم جوازات السفر البيومترية الدخول مباشرة إلى موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتسجيل رقم تعريفهم الوطني فيحصلون بصفة آلية على بطاقات تعريفهم الوطنية دون إيداع ملفات جديدة، مع تمكينهم من متابعة ملفاتهم عبر الخط، وإبلاغهم بضرورة الاتصال بالبلدية لسحبها وذلك عن طريق رسالة نصية قصيرة[1]، و هذا تطبيقا للتعليمة الوزارية رقم 2015/2393 الصادرة عن وزير الداخلية و الجماعات المحلية المتعلقة بتحويل إصدار بطاقة التعريف الوطنية من الدوائر إلى البلديات ،و كذا القرار المؤرخ في 01صفر 1432الموافق ل 26ديسمبر 2012 المحدد لتاريخ بداية تداول جواز السفر البيوميتري ، وكذا القرار الصادر عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلي الذي يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين ، حيث تعتبر بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة تحتوي على شريحة إلكترونية وصورة رقمية من شأنها أن تضمن للمواطنين الإتمام السريع لمختلف الإجراءات اليومية وهذا بعد منح كل مواطن جزائري رقم سري يمكنه من الولوج إلى بوابة الحكومة الالكترونية التي ينتظر إطلاقها ، يرسل هذا الرقم للمواطنين المتحصلين على جوزا السفر وبطاقة التعريف البيومتريين الإلكترونين.

لقد قررت وزارة الداخلية لفرض الشفافية و المتابعة الآنية في التسيير المحلي إلى رقمنة البلدية و الولاية في إطار رقمنة الإدارة عبر كامل التراب الوطني، استكمالا لتوسيع آلياتها على كل بلديات الوطن وتزويدها بالكفاءات المتخصصة، تم مؤخرا فتح الشبابيك الموحدة بالبلديات من أجل التسريع لاستخراج الوثائق دون الانتظار الرد من المحرك المركزي الموجود بالحميز بالجزائر العاصمة كما كان سابقا.

ضف إلى ذلك الإجراءات الجديدة التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار التسجيل الالكتروني المباشر للمواطنين الراغبين في المشاركة في قرعة الحج عبر موقعها الإلكتروني، أو الذهاب إلى مصالح بلدية الإقامة للتسجيل المعتاد والمألوف لديهم في هذا الشأن[2].

[1] - علي غربي ، المرجع السابق ، ص 62.
[2] - نفس المرجع ، ص 62.

الـــفـــــرع الـثـالـــث :الـــعـــدالـــــــة .

بادرت وزارة العدل بإنجاز عدة مشاريع ذات بعد إستراتيجي في مجال عصرنة العدالة ، تهدف أساسا إلى ترقية أداء مرفق القضاء و مواكبة التحول التكنولوجي و الارتقاء إلى مرحلة الخدمات الذكية و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال [1].

و عليه تم تسجيل عدد من المشاريع الهامة ،من إدخال و تعميم و استعمال المفاهيم الجديدة و الأنماط التنظيمية العصرية التي تحملها التكنولوجيات الحديثة ،تم استحداثها من أجل خدمة المواطن ، و المتقاضي على حد سواء ،حيث تم استحداث منظومة معلوماتية مركزية متكاملة للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا نشاط كافة الجهات القضائية على اختلاف درجاتها، وفق القانون رقم 03-15 ، المؤرخ في 01 فيفري 2015 ، المتعلق بعصرنة العدالة، حيث تم إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل للسهر على إدارة وتسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة[2] و هاته الأنظمة تتمثل في :

- ✓ اتاحة العديد من الخدمات القضائية عن بعد ، حيث بعد أن كان المواطن ملزما بالحضور إلى المحاكم لاستخراج الوثائق التي يحتاجها ، كصحيفة السوابق العدلية و شهادة الجنسية ، و ما يلزمه من وقت خاصة في أيام الذروة ، او إذا كان يسكن في منطقة بعيدة ، أصبح ألان بإمكان المواطن و بفضل الادارة الرقمية و بواسطة نظام صحيفة السوابق القضائية ، من استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 03 و شهادة الجنسية في ظروف تتسم بالسرعة و الفعالية ، فهو بذلك يرمي إلى تحقيق عدة أهداف في أن واحد تجاه المواطن ، حيث يسهل عليه عملية الطلب و يمكنه من سحب صحيفة السوابق العدلية في بضع دقائق ، و في أي نقطة من الوطن[3] ، ممضاة إلكترونيا .
- ✓ أما نظام تسيير و متابعة الملفات القضائية ، فهو يسمح بمتابعة مسار الملف القضائي منذ تسجيله ألى غاية الفصل فيه و تنفيذ العقوبة ، كما يمكن للمواطنين الحصول على المعلومات الخاصة بقضاياهم عبر الشباك الالكتروني دون عناء التنقل إلى مكاتب المحاكم و المجالس القضائية ، و يمكن ايضا مساعدي القضاء من إنجاز مهامهم بطريقة عصرية ميسرة و بكل شفافية [4].

- ✓ وضع حيز الخدمة آلية جديدة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية ، لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج ، تمكن من التصحيح الإلكتروني عن بعد ، للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج .

---

[1] - موقع وزارة العدل ، www.mjustice.dz ، أطلع عليه 03 أوت 2020 ، على الساعة 16:00 .
[2] - الشيكر ايوب ، الادارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات و تحديات ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،المجلد 08 ،العدد 01 ، جامعة ونيسي علي ، البليدة 02، الجزائر ، 2019 ، ص 296.
[3] - لمقدم عبد الغاني ،مدلل عبد الفتاح ،المرجع السابق، ص 92.
[4] - نفس المرجع ،ص92.

- ✓ كما وضعت وزارة العدل حيز الخدمة، أرضية إلكترونية جديدة "e-nyaba"تسمح للأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات و المؤسسات، الشركات الخاصة و الجمعيات، ...) بتقديم الشكاوى أو العرائض عن بعد.

للاستفادة من هذه الخدمة، يتعين على مقدم الشكوى الولوج إلى أرضية "النيابة الإلكترونية" المخصصة لهذا الغرض، والمتاحة عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل، قصد ملء استمارة "تسجيل شكوى/عريضة عن بعد" بمجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بهويته كاملة، وعنوان إقامته، ورقم هاتفه المحمول، وكذا تحديد نوع شكواه/عريضته وإدخال مضمونها .يتم تحويل هذه الشكوى/العريضة بصفة آلية إلى ممثل النيابة (وكيل الجمهورية بالمحكمة أو النائب العام بالمجلس القضائي)، لاتخاذ الإجراء المناسب .بعد تصرف ممثل النيابة في الشكوى، يتم إعلام المعني بمآلها والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها، وذلك عبر أرضية "النيابة الإلكترونية، وكذا عبر رسالة نصية قصيرة (SMS) و/أو بريده الإلكتروني[1].

يمكن تقديم الشكوى أو العريضة أمام النيابة، كما يمكنك الاطلاع على مآلها عبر الرابط التالي :

http : nyaba.justice.dz

صورة للصفحة الأولى للموقع



[1] - مقال بموقع وكالة الانباء الجزائرية ، تفاعل كبير مع أرضية النيابة الالكترونية الخاصة بإرسال الشكاوى و العرائض عن بعد ، ادرج يوم 29 اوت 2020 على الساعة 18:30 ، اطلع عليه يوم 03أوت 2020 على الساعة 17:50، www.aps.dz

صورة لاستمارة الشكوى التي يجب على الشاكي ملؤها بالمعلومات اللازمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

النيابة الإلكترونية

إستمارة تسجيل شكوى/عريضة عن بعد

طبيعة الشاكي *: [اختيار طبيعة الشاكي]

اللقب *: اللقب بالأحرف اللاتينية *:

الإسم *: الإسم بالأحرف اللاتينية *:

الجنس *: [الجنس]

تاريخ و مكان الميلاد

تاريخ الميلاد مفترض في * (س س س س/ش ش/ى ى)

مولود بالجزائر بالخارج

مكان الميلاد *:

بلدية الميلاد *: [اختيار ولاية الميلاد] [اختيار بلدية الميلاد]

رقم عقد الميلاد:

إسم الأب:

لقب و إسم الأم:

الرقم التعريفي الوطني:

وثيقة إثبات الهوية

طبيعة الوثيقة: * [اختيار طبيعة الوثيقة]

الرقم: *

تاريخ الصدور: * (س س س س/ش ش/ى ى)

عن: *

الإقامة

الإقامة داخل الوطن خارج الوطن

عنوان الاقامة *:

بلدية الإقامة *: [اختيار ولاية الإقامة] [اختيار بلدية الإقامة]

رقم الهاتف النقال *:

تأكيد رقم الهاتف النقال *:

عنوان البريد الالكتروني :

تأكيد عنوان البريد الالكتروني :

إعادة كتابة محتوى الصورة:

التالي إغلاق

مآل الشكوى أو العريضة



على الشاكي أن يقوم بإدخال اسم المستخدم و كذا كلمة المرور المناسبة و التي تصل إليه عن طريق رسالة نصية SMS في رقم هاتفه الشخصي ،حتى يتمكن من الاطلاع على مسار أو مآل شكواه أو عريضته .

لقد ترتب على إدخال تقنية الرقمنة في قطاع العدالة ، إزالة بعض الظواهر المتعلقة بأمراض البيروقراطية بتهيئة مختلف المحاكم الموزعة على المجالس القضائية عبر الوطن ، حيث زودت بمختلف التكنولوجيا الحديثة ، وإعادة تصميمها الداخلي و توسيعها ، و بهذا زالت الصورة المبهمة و أجواء الفوضى ، التي كانت تميز ملامح المحاكم الجزائرية ،ليحل محلها جو من النظام و السرعة في الأداء ، من خلال الشبكة الوطنية للإعلام الآلي التي تربط مختلف الجهات القضائية ، و يسهل للقاضي و هيئة الدفاع و المتقاضي بالاطلاع على القضايا و الوثائق القضائية من صحيفة السوابق العدلية و غيرها عبر الهياكل القضائية في جميع الولايات، رغم كل هذه الاجراءات مازال قطاع العدالة يواجه تحديات كبيرة في مجال مكافحة الفساد[1].

[1] - لمقدم عبد الغاني ،مدلل عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 121.

الـفـرع الـرابـع : قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

لقد حرصت الحكومة الجزائرية على عصرنة الجامعة والمنظومة التربوية وتجلى ذلك من خلال الخدمات الالكترونية المقدمة للطلاب والأساتذة والإداريين . فقد حدد شروط التسجيل سنويا في المنشور الوزاري مؤرخ في 26 شعبان علم 1437 هجري الموافق ل 02 يونيو سنة 2016 المتعلق بالتوجيه الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2017/2016 الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تحدد فيه الآجال والشروط والمقاطعات الجغرافية وكل ما يتعلق بتسجيل الطلبة الجدد ويسلم هذا المنشور للطلبة الجدد مع وثيقة النجاح في البكالوريا قصد توجيههم نحو الشعب التي يجوز لهم التسجيل فيها، ويمكن الحصول على هذا المنشور عبر الإنترنت في مختلف المواقع الإلكترونية التي تضعها الوزارة و الجامعات تحت تصرف الطلبة على الرابط http://www.mesrs.dz .[1]

فالتسجيلات الجامعية اليوم باتت أسهل من أي وقت مضى، على الطالب والمستخدم على حد سواء، فالطالب أصبح يحجز مقعده البيداغوجي في أي نقطة شاء – طبعا بعد توفر الشروط البيداغوجية-، دون عناء التنقل إلى الجامعة، فعملية التسجيلات الالكترونية ، أعطت ديناميكية كبيرة للتسجيلات و غيرت نظرة الطالب المشمئزة من أول يوم يلج فيه للجامعة إلى نظرة أكثر تفاؤلا ، من خلال إعتماد نظام إلكتروني يسمح بتسهيل عملية التسجيل و ربح الوقت ،و يسمح للطالب بمتابعة مساره الدراسي من خلال رقم وطني خاص يحتفظ به ،كما يتمكن الطالب من الحصول على بطاقته الجامعية في نفس يوم التسجيل[2] .

وكذلك ما يخص التحويلات الجامعية فقد فرضت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي آلية جديدة في التحويلات الجامعية على مستوى جامعات الوطن، بحيث ستكون مركزية و الكترونية في نفس الوقت، أين تم إلغاء الطرق التقليدية المعمول سابقا في مختلف المؤسسات الجامعية بحيث يستطيع كل طالب حاصل على شهادة البكالوريا بشرط انه أتّم مختلف خطوات التسجيل وتأكيد اختيار الاستفادة من التحويل نحو تخصّص آخر وذلك بتسجيل المعني طلب التحويل على مستوى الموقع الالكتروني للوزارة والمخصص لهذا الغرض من خلال الرابط التالي: http://progres.mesrs.dz/webetu ، فبعد دراسة الطلب يتلقى المعني ردا بقبول التحويل أو الرفض و ذلك من خلال أجال محددة ، وهذا الإجراء يسمح بمايلي :

- ✓ القضاء على المحسوبية في عمليات التحويل بين الجامعات و بين التخصصات.
- ✓ التخفيف من الضغط و التدفق الهائل للطلبة على التخصصات الأكثر طلبا.
- ✓ التعامل بكل شفافية مع طلبات التحويل وفقا لمعدلات القبول لتوجيه حاملي شهادات البكالوريا .

[1] - علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي ،الادارة المعاصرة ،الادارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، طبعة 02، دار وائل للنشر،عمان،2006، ص 18.

[2] - رانية هدار، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،تخصص الادارة العامة و التنمية المحلية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باتنة 01، 2017-2018 ، ص 197.

بحيث تحدد مواعيد فتح رابط التحويلات و كذا تحدد تواريخ و أجال الرد على الطلبات و يتم الدخول إلى الموقع الالكتروني المخصص للتحويلات الجامعية ،بإستخدام إسم المستخدم و كلمة المرور التي تم تسليمها للطالب عند عملية التسجيلات الجامعية [1]، فتتم العملية دون تدخل او وساطة مهما كانت .

والشيء نفسه الذي طبقته الوزارة خلال الموسم الجامعي الحالي 2019/2018 من خلال مركزة التسجيل في قوائم الالتحاق بالماستر وكذا قوائم المرشحين لمسابقات الدكتوراه عبر الموقع الالكتروني للوزارة عن طريق أرضية إلكترونية وخلال فترة محددة يمكن لجميع الطلبة المعنيين الولوج إليها دون التنقل إلى مختلف المؤسسات الجامعية، وهذه التقنية الالكترونية ساهمت وبشكل كبير حسب رأينا في القضاء على المحاباة والتلاعب بالمقاعد البيداغوجية من جهة وتجسيد الشفافية والمساواة بين المترشحين وبالتالي القضاء على أشكال الفساد من جهة ثانية.

وكذلك بخصوص إقامة الطلبة فقد استحدثت الوزارة بطاقات الكترونية ذكية تمكن الطالب من الولوج إلى الإقامات الجامعية وتقضي بذلك على تسلل الغرباء وتوفر الأمن داخل الإقامة كما نجد أن الوزارة عكفت إلى استحداث مواقع الكترونية للمكتبات الجامعية الجزائرية،فالمواقع الالكترونية هي نقطة اتصال مباشرة بين المكتبات وجمهور المستفيدين، وتعتبر خطوة أساسية في تسهيل اتصال المستفيدين بالمكتبة ومصادرها من خلال توفير الإتاحة المباشر .

و من خلال عملية الاطلاع على المواقع الالكترونية للجامعات الجزائرية تم التوصل على المواقع الالكترونية الخاصة بالمكتبات الجامعية الجزائرية، و خدماتها تتمثل في خدمة البحث بالفهرس الالكتروني أو البحث و تحميل الرسائل الجامعية في شكلها الرقمي ، عن طريق الاتصال بقاعدة البيانات المجمعة من خلال النظام الوطني للتوثيق SNDL و قد استحدث مشروع عرف بمبادرة الشبكة الجهوية للمكتبات الجامعية الجزائرية ، فقد بدأ تنفيذ المشروع بالنظر إلى الحاجة لتقاسم المعلومات و الوثائق المتواجدة على مستوى المكتبات الجامعية لمنطقة الجزائر وسط ، تتكون الشبكة من 58 مؤسسة جامعية ،16مركز جامعي ،15 معهد و مدرسة وطنية ،وقد جاءت فكرة تشاطر الرصيد الوثائقي على أساس مشروع TEMPUS RIBU ، تم تمويل المشروع من خلال الاتحاد الاوربي و قد تم المصادقة على المشروع سنة 2004 ، و كانت الانطلاقة الفعلية للمشروع في جانفي 2005، كما أنه حددت المدة الزمنية للمشروع بثلاث سنوات ، وقد تم إنتهاء المشروع في ديسمبر 2007 ، يهدف المشروع إلى تحقيق مايلي :

- تشكيل فهرس جماعي لفائدة المكتبات المشاركة بالمشروع .
- تقليل تقسيم المكتبات الجامعية .
- حوسبة و رقمنة الوثائق .

[1] - قارطي محمد ، دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون عام معمق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم ،2016-2017 ، ص 96.

- تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .
- المساهمة في وضع سياسة لنشر المعلومات العلمية و التقنية .

وقد شمل المشروع جامعة بومرداس ،الجزائر، جيجل، تيزي وزو، بجاية، البليدة، جامعة التكنولوجيا هواري بومدين، المدرسة الوطنية للإدارة ،المدرسة الوطنية بوليتكنيك، مركز الإعلام العلمي والتقني وقد توصل المشروع إلى تحديد مليون وثيقة من رصيد عشر مكتبات والتي ستسهل على الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من تحديد مواقع مصادر المعلومات[1].

[1] - قارطي محمد ،المرجع السابق ، ص 97.

خـلاصـة الـفـصـل

من خلال ما تم استعراضه في الفصل الثاني نتوصل إلى أن الفساد الإداري ظاهرة من الظواهر الخطيرة و السلبية المنتشرة ،و الأشد خطورة على المجتمع تهدد عمل الأجهزة الإدارية المختلفة وهذا لارتباط هاته الأخيرة به ، نظرا لما تحمله من مظاهر للتخلف الإداري كالبيروقراطية السلبية وسوء التنظيم الإداري، كما يمكننا القول ان موضوع الفساد الإداري متشعب ومترابط الأطراف.

حيث تتشارك العديد من الأسباب والعوامل الشخصية والبيئية والتنظيمية في ظهوره هذا ما يصعب من دراسته وتحديد سبل مكافحته، لكن تبقى الأسباب التنظيمية هي أكثر ما يمكن التحكم فيه نظرا لان العوامل البيئة والشخصية لا يمكن السيطرة عليها.

هذا ما جعل من الآليات التي تعمل على الحد من الفساد الإداري تصب في مجملها في الجانب التنظيمي كالعمل على تفعيل دور المسائلة والشفافية داخل التنظيم، والاستفادة أيضا من التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوقيع الالكتروني ، من خلال تطبيق الإدارة الرقمية للعمل على مكافحة و القضاء على كافة مظاهر الفساد الإداري.

خـــاتـمـــة

أصبح الفساد الإداري تهديدا خطيرا لنظام الأجهزة الإدارية و للدولة ككل، بسبب انتشار مظاهره و أساليبه السلبية بشكل سريع و مخيف في كل أجزائها، و ذلك نتيجة جملة من الأسباب و العوامل الأخلاقية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و التشريعية.

يؤثر الفساد الإداري بكل مظاهره سلبا على الإدارة و يجعلها تنحرف عن هدفها الأساسي و هو المصلحة العامة ،لذلك تعتبر السيطرة على الفساد الإداري مسعا طويل المدى يتطلب آليات فعالة تقوم على تفعيل الرقابة الرقمية و التوقيع الالكتروني للكشف عن كل الانحرافات و التجاوزات و الممارسات غير القانونية ،بالشكل الذي يقوي المؤسسات الإدارية و يحسن أدائها و يحقق النزاهة و كفاءة عملها و الانفتاح و تكريس الشفافية و المساءلة و المشاركة و يعيد بناء الثقة بينها و بين المواطنين من جهة أخرى .

يساهم تجسيد الإدارة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري ،من خلال محاربة مظاهره السلبية من وساطة و رشوة و محسوبية و روتين و سوء التنظيم الإداري و غيرها من الانحرافات الإدارية و الوظيفية و القانونية التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية ،و تدني مستوى العمل الإداري و انحراف سلوكياته و الخروج عن القواعد و القيم التي تحكم الوظائف و الموظفين ،فالإدارة الرقمية كآلية فعالة أصبحت مطلبا ملحا و ضرورة حتمية لمكافحة الفساد الإداري ،من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري للقضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة ،و التحول إلى النمط الرقمي الذي يتميز بالمرونة و الديناميكية و الفعالية ، بما يوفر الوقت و الجهد و التكلفة و يقلل نسبة الأخطاء ،و بالتالي تحقيق إدارة رقمية نظرا لكفاءتها في القيام بوظائف التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة ، أكثر كفاءة و فعالية،و يبقى العنصر البشري من بين العناصر الأكثر أهمية في الحد من الفساد الإداري ، من خلال استقطاب الموارد البشرية ذات المهارات و الكفاءات العالية ما يخلق ثقافة تنظيمية قوية و يساعد على تحفيز الإبداع و الابتكار داخل المنظمات الإدارية هذا ما يؤدي إلى الحد من مظاهر الفساد الإداري .

كما يجب إستخدام التقنيات الالكترونية و الرقمية لحماية البيانات و المعلومات و مختلف الأعمال و التصرفات الإدارية من خلال تقنية التشفير لضمان عدم التلاعب فيها و تزويرها و إستخدام التوقيع الالكتروني و اعتباره وسيلة مهمة في الإثبات .

يمكن القول أن عملية رقمنة الإدارة الجزائرية مازالت في مراحلها الأولى، وما تم إنجازه لا يتعدى كونه تطبيقات صغَيرة حول رقمنة بعض الإدارات و الخدمات فقط، وهذا راجع لصعوبات ولعوائق التي حالت دون تطور الإدارة الرقمية رغم دخولها في مجال عصرنة الإدارة وكل هذا مرتبط بعامل الوقت ونقص تكوين الموظفين المؤهلين لهذا الغرض وثقافة وطبيعة المجتمع الجزائري لتبني هذه التكنولوجيات الحديثة، وهنا يبرز دور الإعلام والناشطين ودورنا كباحثين في إعطاء صورة حسنة لقيمة وفعالية و أهمية الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر وحثهم على الاستمرار في مسايرة هذه التكنولوجيا الرقمية.

إن تطبيق الإدارة الرقمية ليست ضمانا للقضاء على الفساد الإداري كلية ، و لكنها قد تفتح مجالا أخر للفساد الرقمي ، أمام المسؤولين الفاسدين الذين يتقنون العمل بالتكنولوجيا ، الأمر الذي يتطلب توفير كل المتطلبات الضرورية لتحقيق السرية و الأمن ألمعلوماتي و أعلى درجات الرقابة الرقمية .

من التوصيات التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الدراسة هي أن التكنولوجيا الرقمية لا تتوقف وهي دائما في تطور مستمر لهذا وجب على السلطات الجزائرية مواكبة هذا التطور وعليها أن تتعامل بحزم وجدية مع جميع التحديات وذلك لتذليل الطريق لمستعملي هذه التقنية لضمان نجاح أي مشروع تريد تطبيقه وكذا توسيع نطاق البحث في هذا المجال وتخصيص ميزانية لهذا الشأن، وإحداث مواد ومقاييس تدرس في المدارس والجامعات لخلق أجيال تعرف قيمة الرقمنة والتكنولوجيا وتحسن التعامل معها وكذا فرض تكوين على الموظفين في مجال الرقمنة لكي يتمكنوا جيدا من هذه التكنولوجيات أيضا فتح مواقع إلكترونية للمواطنين لتقديم اقتراحاتهم وانشغالاتهم والتبليغ عن الفساد الإداري و المشاركة في القضاء عليه وأخيرا توسيع النشاط الرقمي ليشمل جميع القطاعات في الجزائر مع ضمان التنسيق بين مختلف الوزارات و الهيئات .

قائمة المراجع

الـمـصـادر :

1. مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، باب الدال فصل الفاء، دار الحديث، طبعة 8 ، القاهرة،2005 .

المراجع باللغة العربية :

أولا . الـكـتـــب :

كتب باللغة العربية :

1. سعيد يقطين ، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الابدع التفاعلي. ،بيروت ، المركز الثقافي العربي،طبعة 01 ، 2005.
2. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهري محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة 01 ، سنة 2005 .
3. بشير عباس ، الادارة الرقمية المجالات و التطبيقات ، مركز الامارات للدراسات و البحوث االاستراتيجية ،ابوظبي،طبعة 01 ، 2005.
4. علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي ، الادارة المعاصرة ، الادارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق ،طبعة 02، دار وائل للنشر ،عمان ،2006.
5. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 01، الأردن،2006 .
6. الحمزة منير ، المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق ،دار الألمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2011.
7. حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية، الوراق للنشر والتوزيع،طبعة 01،عمان، .2011.
8. هاشم الشمرتي،غيثار الغتلي ، الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ، دار البازوري للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ، طبعة 01 ،2011 .
9. نجلاء أحمد يس ، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، طبعة 01 ،2013 .
10. محمود إبراهيم احمد إبراهيم الرزيقي ، الشفافية كسلوك وظيفي و أثرها على الأداء الإداري، بالتطبيق على الامانة العامة لديوان الزكاة /السودان ، الخرطوم ، 2015.

ثـانـيـا . .الـرسـائـل و الـمـذكـرات :

1. حاحة عبد العالي،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
2. عبان عبد القادر ،تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة) أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع –تخصص إدارة و عمل ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2015-2016.
3. هدار رانية ، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،تخصص الادارة العامة و التنمية المحلية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة 01 ، 2017-2018.
4. مهري سهيلة،المكتبة الرقمية في الجزائر،دراسة للواقع و تطلعات المستقبل،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم المكتبات ،تخصص إعلام مهني و تقني ،جامعة منتوري ، قسنطينة ،2005-2006.
5. حماد مختار ، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2007.
6. الشايب محمد ،الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الراشد ،دراسة في تطبيقات العالم المتقدم و النامي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 ، 2009.
7. عشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر،مذكرة مقدمة استكمال المتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية و الرشادة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة،2009 -2010.

8. فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير، تخصص علوم إدارية، كلية الدارسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

9. عبد الماجد شحدة خليل العالول، مدى توافر متطلبات نجاح الادارة الالكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة واثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،2011 .

10. عماد علي سلامة الكساسبة، اثر الرقابة الالكترونية في جودة الخدمات الداخلية في مصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الالكترونية ،تخصص أعمال الالكترونية، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط، .الأردن،2011 .

11. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان ،2011-2012.

12. بوسعيد رشيد ، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي و إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

13. سعى حنان ، دور الإدارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الإداري دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية -بأم البواقي-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص :إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علو التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،رقم التسجيل: 4005681 /11 ، 2015-2016.

14. لمقدم عبد الغاني، مدلل عبد الفتاح ،الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر قطاع العدالة نموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية ،قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الوادي ، 2016-2017.

15. قارطي محمد ، دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون عام معمق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم ، 2016-2017.

16. عوني نادية ، تقييم التجربة الرقمية في الادارة المحلية الجزائرية (دراسة ميدانية ببلدية سعيدة) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص تسيير إدارة جماعات محلية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ،2016-2107.

17. مسعودي مسعودة – الإدارة الالكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري (دراسة حالة بلدية أولاد خالد –ولاية سعيدة) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية –تخصص سياسات عامة و تنمية – كلية الحقوق و العلوم السياسية –قسم العلوم السياسية – جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة – 2018/2017.

18. بن علة فتيحة،بلحاج قمر،الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية ،دراسة واقع رقمنة الأطروحات و المذكرات ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تكنولوجيا و هندسة المعلومات،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، 2018-2019

19. هامل طارق، رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر – بلدية برج بن عزوز نموذجا، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، بدون سنة النشر .

ثـالـثـا .الـمـجـلات:

1. ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2008 .
2. أحمد فرج أحمد ، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها ،المملكة المتحدة ،جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ،العدد 04، 2009.
3. بوزيد السايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012 .
4. مريم خالص حسين،الحكومة الالكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،وزارة المالية ، العراق،2013.
5. سمر عادل حسين، الفساد الإداري :أسبابه، أثارة وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدارسات، العدد07 ، هيئة النزاهة، العراق،2014 .
6. وفاء معاوي ، تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الالكترونية ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 10 ، 2015 .
7. علي غربي ، نحو إدارة عمومية إلكترونية للحد من الفساد الاداري بالجزائر ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة 02 ، الباحث الاجتماعي ، العدد 12 ،ربيع 2016 .
8. عبد اللاوي عبد السلام ،أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة و تفعيل الخدمة العمومية بالجزائر ،مجلة صوت القانون ، العدد 07، الجزء الأول ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،عين الدفلى، ردمد 2352-9938 ،2017.
9. مناصر شهرزاد ،البنية القانونية كمطلب أساسي لبناء الادارة الالكترونية و تطبيقها في الادارة المحلية ،طالبة دكتوراه علوم شعبة القانون ، تخصص تنظيم إداري ،قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية ،العدد 05 ، ديسمبر 2018 .

10. الشيكر ايوب ، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات و تحديات ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،المجلد 08 ،العدد 01 ، جامعة ونيسي علي ، البليدة 02، الجزائر ، 2019.

رابـــعـــا .الـمـقـالات العـلـمـيـة:

1. شنوفي نورالدين، مقال بعنوان " المناجمنت العمومي " ، الجمهور المستهدف الموظفون المرشحون لرتبة متصرف ،جامعة التوين المتواصل ، 2009-2010
2. عبد الله بن عبد الكريم السالم، إستراتيجية الحد من الفساد الإداري (حالة دراسية المملكة العربية السعودية)، ندوة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية .السعودية،2009 .
3. بودي عبد الصمد ، الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير و تميز منظمات الاعمال مع الاشارة لنموذج للادارة الرقمية في المنظمات العربية ، جامعة بشار.
4. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ،1994
5. عبد القادر خلادي، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث في علوم الإدارة تحدي استراتيجي للإدارة فى الوطن العربي المؤتمر العربي الثالث البحوث الإدارية والنشر، القاهرة 14-15 ماي 2003
6. تقرير منظمة الشفافية الدولية ، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ،2005
7. سميرة مطر المسعودي ، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية ، المملكة المتحدة : الجامعة الافتراضية الدولية ، (د،س،ن) ،2010
8. المؤتمر الدولي بشأن ، ذاكرة العالم في العصر الرقمي للرقمنة والصون ، المؤتمر الدولي ، 2012

9. معمر بوطالبي، سايب زيتوني ،الإصلاح الإداري الالكتروني كسبيل لمكافحة الفساد الإداري و المالي في الإدارة العمومية،مقال محمل من موقع : www.asjp.cerist.dz

خـامـســا . مـلـتـقـيات :

1. أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية ألاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم،2003
2. عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري :أسبابه، أثاره وطرق مكافحته (إشارة لتجارب بعض الدول)، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012
3. إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من .الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
4. نوري منير، مداخلة بعنوان الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، بدون سنة نشر

سـادسـا. الـقـوانـيـن و الـمـراسـيـم :

1. اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد ،المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك ، بتاريخ 31 أكتوبر 2003 ، المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، الجريدة الرسمية عدد 26 ، المؤرخة في : 25 أفريل 2004 .
2. قانون رقم 10/05 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل و المتمم للأمر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم ، الجريدة الرسمية عدد 44 ، المؤرخة في 26 جوان 2015 .
3. قانون رقم 04/15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل و المتمم للأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات ،جريدة رسمية رقم 71 ، المؤرخة في 10نوفمبر2004 .

4. قانون رقم 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ،الجريدة الرسمية عدد 48 ، المؤرخة في 06 أوت 2000، الملغى بموجب القانون 18/04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية ، جريدة رسمية عدد 27 ، المؤرخة في 13 مايو 2018 ، ص 03.

5. قانون رقم: 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل و المتمم .

6. قانون 04/09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة في 25 شعبان 1430 الموافق 16 أوت 2009 .

7. قانون رقم: 03-15 ، المؤرخ في 01 فيفري 2015 ، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد 06 ،المؤرخة في 10 فبراير 2015 .

8. قانون رقم : 04-15 ،المؤرخ في 01 فيفري 2015 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الالكتروني و التصديق الالكتروني ،الجريدة الرسمية عدد 06 ،المؤرخة في 10 فبراير 2015 .

9. المرسوم الرئاسي رقم 247 - 15 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015 ، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،الجريدة الرسمية عدد 50 ،الصادر بتاريخ 20 :سبتمبر2015 .

10. المرسوم الرئاسي 03/16 المؤرخ في 07 يناير 2016 ، المتضمن إنشاء للمرصد الوطني للمرفق العام، جريدة رسمية عدد 02 ، المؤرخة في 13 يناير 2016 ، ص 13 .

11. المرسوم التنفيذي رقم 88 / 131 المؤرخ في 04ماي 1988 ، ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن ، الجريدة الرسمية ، عدد 27 ، الصادر بتاريخ 06 يوليو 1988، ص 1013.

12. المرسوم التنفيذي 162/07 المؤرخ في 30 ماي 2007 ،يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 09 مايو 2001، المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على نوع من أنواع

الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية ،الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 07 جوان 2007 .

13. التعليمة الوزارية رقم: 2011/1599 المؤرخة في 2011/05/25 المتعلقة بتحسين الخدمة العمومية .

14. التعليمة الوزارية رقم: 2014/1469 المتعلقة بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية.

15. تعليمة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم1435 ،مؤرخة في 2014/02/13 ،التي تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

16. التعليمة الوزارية رقم : 2015/2393 المتعلقة بتحويل إصدار بطاقة التعريف الوطنية من الدوائر إلى البلديات .

17. المنشور الوزاري المؤرخ في 26 شعبان 1437 هجري الموافق ل 02 يونيو 2016 ، المتعلق بالتوجيه الاولى و توجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2017/2016 ،الصادر عن وزير التعليم العالي و البحث العلمي .

ســـابـعـــا. الـمـواقـع الالـكـتـرونـيـة:

1. موقع وزارة العدل الجزائرية **www.mjustice.dz**

2. جريدة الحياة العربية – بيان الإطلاق الرسمي لبوابة المناقصات و الاستشارات لقطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية- **www.elhayatalarabiya.net**

3. الموقع الرسمي لبوابة المناقصات و الاستشارات لقطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية **www.safqatic.dz**

4. الموقع الالكتروني لتقيد الشكاوى او العرائض عن بعد التابع لوزارة العدل الجزائرية

. **http : nyaba.justice.dz**

5. موقع وكالة الأنباء الجزائرية، مقال تفاعل كبير مع أرضية النيابة الالكترونية الخاصة بإرسال الشكاوى و العرائض عن بعد ، **www.aps.dz**
6. بليغ بشير، إشكالية ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية وعلى مختلف المستويات، مجلة الكترونية متخصصة ومتجددة على مدار اليوم **www.marocdroit.com** .
7. احمد محمود حبيب البوتي، أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري **ww.nazaha.iq**
8. الموقع الالكتروني **http : //www.mesers.dz**

مراجع باللغة الأجنبية :

I. OUVERAGES

1. Marano NietoK ,Basic Propositions for the study of the technological innovation process in the firm, European journal of Innovation Management , Emerald Group Publishing limited, Volume 7, Nuvember04 2004.

II. CONFERENCE

1. DUCHEMIN, Pierre-Yves. La numérisation des documents cartographiques : problèmes techniques et juridiques ; l'expérience de la Bibliothèque nationale de France. 61ème conférence générale de l'IFLA, Istanbul, Turquie, 20-25 août 1995

الـــفـــهـــــرس

شـــــــكـــــر

إهـــــــــــداء

مـــــقـــــدمـــــة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية 07

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الرقمنة 08

المطلب الأول : تعريف الرقمنة 08

الفرع الأول : تعريف الرقمنة لغة 08

الفرع الثاني : تعريف الرقمنة اصطلاحا 09

المطلب الثاني : أشكال الرقمنة و خصائصها 11

الفرع الأول : أشكال الرقمنة 11

الفرع الثاني : خصائص الرقمنة 12

المطلب الثالث : فوائد الرقمنة و أهدافها 13

الفرع الأول : فوائد الرقمنة 13

الفرع الثاني : أهداف الرقمنة 15

الفرع الثالث : تقييم نظام الرقمنة 17

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الرقمنة الإدارية 19

المطلب الأول : تعريف الرقمنة الإدارية 19

المطلب الثاني : أهداف الرقمنة الإدارية 20

المطلب الثالث: الصعوبات و الجهود للتحول إلى بيئة رقمية إدارية 21

الفرع الأول : صعوبات التحول إلى إدارة رقمية 21

الفرع الثاني : جهود رقمنة الإدارة 30

خلاصة الفصل 32

الفصل الثاني: الفساد الإداري و تجربة الإدارة الرقمية في مجابهته...... 34

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للفساد الإداري 35

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري 35

الفرع الأول : تعريفه لغة 35

الفرع الثاني : تعريفه اصطلاحا 35

المطلب الثاني : أنواع الفساد الإداري و مظاهره 37

الفرع الأول : أنواع الفساد الإداري 37

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري 40

المطلب الثالث : تشخيص الفساد الإداري 43

الفرع الأول : أسباب الفساد الإداري 43

الفرع الثاني : سمات الفساد الإداري 47

الفرع الثالث : أثار الفساد الإداري 48

المبحث الثاني : طرق الإدارة الرقمية لمواجهة الفساد الإداري 49

المطلب الأول : آليات الإدارة الرقمية في محاربة الفساد الإداري 49

الفرع الأول : الرقابة الرقمية 49

الفرع الثاني : التوقيع الالكتروني 51

الفرع الثالث : التصديق الالكتروني 53

المطلب الثاني: إستراتيجية الإدارة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري..... 55

الفرع الأول : الشفافية 55

الفرع الثاني : المساءلة 56

الفرع الثالث : تفعيل مبدأ المساواة 57

الفرع الرابع : تبسيط الإجراءات 58

المطلب الثالث : تطبيقات الإدارة الرقمية في بعض الإدارات 59

الفرع الأول : في مجال تسيير الصفقات العمومية 59

الفرع الثاني : في مجال خدمة الشبابيك الالكترونية لطلب الوثائق الإدارية 62

الفرع الثالث : الـعـدالـــة 64

الفرع الرابع : قطاع التعليم العالي و البحث العلمي 68

خلاصة الفصل 71

خـاتـمـــــة 73

قائمة المراجع 76

الفهرس 87